الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي ــ برج بوعريريج ــ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني.

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية.

شعبة: علوم اقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

الموضوع:

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل، دراسة حالة بلدية ــ برج بوعريريج ــ.

إعداد الطالبة:

- **فتيحة كرمية.**

إشراف الأستاذ:

- **صابر بن معتوق.**

نوقشت بتاريخ 2021/09/20 أمام اللجنة:

- بومصباح صافية	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
- بن معتوق صابر	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررًا
- عبادي محمد	جامعة برج بوعريريج	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية 2021/2020

إهداء

أحمد الله عزوجل على منّه وعونه لإتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد خير خلق الله، عليه أزكى الصلاة والتسليم.

إلى والديّ الكريمين.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل طالب علم.

أهدي لكم عملي المتواضع ثمرة مشواري الجامعي.

و في الأخير لكم مني جميعا كل المحبة والتقدير والشكر والعرفان

و الله الموفق المستعان.

فتيحة

شكر وتقدير

الحمد الله الذي منّ عليا بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله، فالحمد الله عزوجل الذي ألهمني الصبر والثبات، ومدني بالقوّة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: الدكتور "بن معتوق صابر".

الذي لم يبخل عليا بالمساعدة و التوجيهات الضرورية في انجاز هذه المذكرة.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة.

إليكم جميعًا أحر التشكرات.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة بلدية برج بوعريريج	52
02	الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج	53

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد المشاريع التنموية التي تحتاج لتمويل حسب القطاعات.	43
02	عدد مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج	55
03	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عوين زريقة	56
04	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عين بن عمران	58
05	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة واد المالح	60
06	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة بئر صنب	61
07	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عين سبيكة	62
08	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة سوليت	63
09	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة لاشبور	64
10	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الكركار	65
11	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دهيسة	66
12	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة القرية الجنوبية	66
13	الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة بلبعبوش	67

مقدمة

تمهيد

سعت الدولة الجزائرية جاهدة في الآونة الأخيرة لتحقيق التنمية المحلية في المناطق المحرومة والمعزولة التي تعاني من عدة مشاكل في التنمية، حيث تقع هذه المناطق خلف واجهات المدن ومدن الواجهة التي ألقي عليها غطاء من النسيان واستوطنتها مظاهر الحرمان وأطلق على هذه المناطق اسم مناطق الظل، وبعد لقاء رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون برز هذا المصطلح في الدعاية الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، وهذه المناطق تشترك في غياب أساسيات العيش الكريم ونقص في التغطية الكهربائية والغاز، وربط بشبكة المياه والرعاية الصحية.

تشرع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع القطاعات المحلية ومساهمة المصالح التقنية على المستوى المحلي في نشر حصيلة نشاطها، خاصة المتعلق بتحسين الإطار المعيشي للمواطنين والتكفل بانشغالاتهم التي تتمثل في تنمية مناطق الظل، ولقد كان للجماعات المحلية دور كبير في ذلك من خلال الانجازات والإسهامات الاقتصادية التي قامت بها من أجل تحقيق التنمية على المستويات المحلية والإقليمية تبعا لتعليمات رئيس الجمهورية والوزير الأول ووزارة الداخلية، حيث سعت السلطات على تحقيق توزيع العدالة في التنمية، كما خصصت خطة عمل الحكومة بالأولويات للقضاء على الفوارق التنموية عبر جميع ولايات الوطن.

قامت الحكومة بضبط مخطط تنموي استراتجي لتلبية احتياجات السكان للمياه الصالحة للشرب وتعميم ربط الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وفك العزلة عن مواطنين المناطق النائية والجبلية وتحسين ظروف التمدرس للأطفال حيث تم إحصاء المناطق المتضررة وعديمة التنمية، حيث تعمل الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المحلية وتجعلها هدف من أهدافها وذلك بعدة وسائل وأساليب، حيث سعت بلدية برج بوعريريج على تحقيق التنمية المحلية وذلك بإنجاز عدّة مشاريع تنموية في المناطق المتضررة فيها، وحاولت جاهدة بذل مجهودات لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المنطقة وتوفير احتياجاتهم.

أولا: الإشكالية

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل؟ وما هو واقع ذلك في ولاية برج بوعريريج.

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما المقصود بمناطق الظل؟ وما هي معايير تصنيفها؟
- ما هو واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

– تلعب الجماعات المحلية دورا فعالا في تجسيد المشاريع التنموية من أجل تحقيق التنمية المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطن.

– مناطق الظل هي كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن المرافق الضرورية للحياة.

– ساهمت بلدية برج بوعريريج بشكل كبير في تنمية مناطق الظل المتواجدة بها رغم كل الصعوبات والمعيقات التي تعترضها.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية. وقد وضعت أساسا بهدف التسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وبالتالي تعتبر الجماعات المحلية نقطة بداية إرساء نظام ديمقراطي تشاركي يعمل على تحسين معيشة المواطن وتحقيق اندماجه في مسار التنمية الشاملة.

رابعا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية المحلية والجماعات المحلية.
- تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية وإبراز وظائفها ودوروها في عملية التنمية المحلية.
- معرفة دور أهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية.
- محاولة معرفة الوضعية المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية برج بوعريريج.
- معرفة المعوقات وأسس نجاح الجماعات المحلية في الجزائر بصفة عامة وفي برج بوعريريج بصفة خاصة.

خامسا: أسباب الاختيار الموضوع

- لقد أصبحت التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة حيث سعت الدولة الجزائرية جاهدة لتحقيق التنمية وفق برامج تنموية.
- دراسة الجماعات المحلية كأسلوب يجسد الديمقراطية في عملية مشاركة المواطن في الحياة السياسية.
- نقص الدراسات التي تتعلق بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية بمناطق الظل.
- معرفة العراقيل التي تواجهها الجماعات المحلية في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية داخل المجتمعات المحلية.
- الرغبة الذاتية في معرفة واقع التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج وإحصائيات مناطق الظل في البلدية وأهم المشاريع التنموية المنجزة في مختلف القطاعات في تلك المناطق.

سادسا: منهج الدراسة

لاختبار الفرضيات السابقة والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على:

– **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع لإعداد الجانب النظري للدراسة ومن أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجماعات المحلية، التنمية المحلية، مناطق الظل، ومعرفة واقع التنمية بمناطق الظل في الجزائر.

– **منهج دراسة الحالة:** ولربط الجانب النظري بالواقع العملي تم تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، يتمثل في جمع الإحصائيات حول مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج ودراسة ومعرفة واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في هذه البلدية.

سابعا: الدراسات السابقة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

– دراسة "**جديدي عتيقة**"، بعنوان: **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بسكرة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013.

تطرقت الباحثة في دراستها إلى الإدارة المحلية بتحديد مفهومها ومقارنتها مع الحكم المحلي، وإبراز أهم أهداف الإدارة المحلية ومقوماتها. وقامت بالتطرق إلى دراسة تطور نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية، مع إبراز أهم المبادئ التي ترتكز عليها الإدارة المحلية، وفي الأخير تطرقت إلى دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بسكرة كتنظيم إداري لا مركزي.

– دراسة "**عثمان عزيزي**" بعنوان: **دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة– دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008.

تطرق الباحث إلى عرض ماهية التنمية وأبعادها، ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدارسة وضعية التنمية المحلية في ولاية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس وبلدية الرميلة، من خلال التعريف بالبلديتين وإبراز مصادر تمويلهما وحجمهما، وتطرق لدور المجتمع المحلي في المشاركة مع القائمين على تسيير الشؤون المحلية في إحداث التنمية وخلق الاستقرار الاجتماعي.

دراسة للباحث خنفري خيضر، تحت عنوان "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، انطلق الباحث من الإشكالية التالية المتمثلة في:

هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا، أم يجب تحديده ؟

وفي هذه الحالة: ما هي الإستراتجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تحديد نظام تمويل التنمية المحلية ؟، وقد ركّز في الدراسة على ماهية التنمية بشكل عام ثم عرّف التنمية المحلية وأهم

مقوماتها، ثم بعد ذلك عرّف التمويل المحلي وبيّن علاقته مع التنمية المحلية، ثم تطرق إلى الجماعات المحلية في البلدية والولاية، ثم قام بتشخيص لواقع تمويل التنمية المحلية من خلال تحليل أدوات التنمية المحلية، كما تطرّق لكيفية إصلاح أدوات التنمية المحلية، وختمها بدراسة تطبيقية لواقع التنمية المحلية في ولاية بومرداس، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها أن الجماعات المحلية بما فيها ولاية بومرداس تعاني من أجل القيام بواجباتها في ظل التمويل المحلي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهتنا عدّة صعوبات عند القيام بالدارسة، وهذا لأن الموضوع حديث الساعة، ومن هذه الصعوبات نذكر:

- ✓ صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات، وغياب الوثائق الإحصائية، تقارير إحصائية وهذا بسب السرية التي تكتسي عمل مصلحة البلدية، خاصة في ما يتعلق الوثائق التي تحتوي على الوضعية المالية والمادية للمشاريع التنموية بمناطق الظل.
- ✓ نقص المراجع الحديثة التي تتناول الموضوع، خاصة في موضوع تنمية مناطق الظل.
- ✓ امتناع بعض الإطارات عن منحنا المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن بصدد دراستها.

تاسعا: هيكل الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم تبويبها إلى فصلين:

الفصل الأوّل كان تحت عنوان "**الجماعات المحلية كدعامة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل**"، تم التطرق في مبحثه الأول إلى مفاهيم أساسية حول الجماعات المحلية في الجزائر حيث تم إدراج تحت هذا المبحث خمس مطالب، الأول كان حول تعريف الجماعات المحلية وأهميتها، أما الثاني كان حول خصائص وأهداف الجماعات المحلية في حين كان الثالث حول وظائف ومهام الجماعات المحلية، أما الرابع كان حول واقع تطور جماعات المحلية في جزائر، أما الخامس كان حول المعوقات ومقومات وأسس نجاح الجماعات المحلية، أما المبحث الثاني فكان حول الإطار ألمفاهيمي للتنمية المحلية تم إدراج تحت هذا المبحث خمس مطالب، الأول كان حول تعريف التنمية المحلية وأهميتها، أما الثاني حول خصائص وأهداف التنمية المحلية، أما الثالث فكان حول مبادئ التنمية المحلية، أما الرابع كان حول ركائز التنمية المحلية، أما الخامس كان حول برامج ومشروعات التنمية المحلية، أما المبحث الثالث خصص لواقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر حيث اندرج تحت هذا المبحث ثلاث مطالب، الأول كان حول مفهوم مناطق الظل، أما الثاني فكان حول واقع تنمية مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، في حين كان الثالث حول صعوبات التي توجه تنمية مناطق الظل.

أما **الفصل الثاني** فجاء تحت عنوان "**دراسة حالة بلدية برج بوعريريج**"، واندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول كان يشمل تقديم عن بلدية برج بوعريريج، أما المبحث الثاني كان حول واقع التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج تم تطرق فيه إلى مطلبين، الأول كان حول إحصائيات مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج، أما الثاني فكان حول واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج، أما المبحث الثالث كان حول المعوقات تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في برج بوعريريج وحلول المقترحة، حيث اندرج تحت هذا المبحث مطلبين، الأول حول العراقيل تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، أما الثاني حول الحلول المقترحة لتحقيق التنمية بمناطق الظل.

الفصل الأوّل:

الجماعات المحلية كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل.

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية الحلقة الرابطة بين المواطن وحكومته المركزية، حيث تساهم من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والتي تعد مصطلح حديث النشأة نسبيا نتيجة لربط بعدي التنمية المحلية الاقتصادي والاجتماعي بالبيئة، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى قمة الأرض ريو بالبرازيل سنة 1992 ضمن جدول الأعمال 21.

الجزائر كغيرها من الدول يجب عليها مواكبة التطورات الاقتصادية حتى تكون في مستوى التحديات التي تفرضها إستراتيجية التنمية المستدامة والتي تبدأ من القاعدة وصولا إلى قمة الهرم، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي القاعدة في بناء الدولة وجب تفعيل دورها كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر الجماعات المحلية الوحدات الإدارية اللامركزية للدولة تهتم بتسيير الشؤون العامة للمواطنين الموجودين ضمن حدودها الإقليمية، تتميز نظريا بقربها من مواطنها مما يمكنها من إشراكهم في قراراتها والاستماع لمطالبهم على أحسن وجه. كما أنها تمتلك الاستقلالية المالية والإدارية إلا أنها في الواقع تجد نفسها مقيدة حتى تكون تصرفاتها غير خاضعة للتأثيرات خارجية خاصة التي يكون مصدرها السلطات المركزية.[1]

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وأهميتها.

أولا: تعريف الجماعات المحلية

لقد عرفت الجماعات المحلية عدة تعاريف، منها أن الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي[2]، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة، وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة، وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب الإدارية. من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية. [3]

كما عرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون. [4]

تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتولى إدارة شؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها. [5]

---

[1]– قدور بن نافلة، سعاد عقون، آليات تطبيق مبادئ الحكومة محليا وإصلاح جماعات المحلية، الملتقى الدولي الثاني حول الحكومة والتنمية المحلية، الكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، الجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 7–8 ديسمبر 2015، ص 19.

[2]– زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى 2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015، ص 42.

[3]– عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 25.

[4]– صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008، ص 16.

[5]– https//Blog.mubawab.ma. 13/09/2021

كما عرف بأنها بجماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية والتعمير. [1]

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون، 1947/09/20 والتي تنص على أنّ: « الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات ». [2]

يمكن أن نعرف الجماعات المحلية على أنها « وحدات إدارية محلية تتكون من لمجالس منتخبة، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق المراقبة للسلطة المركزية. [3]

ثانيا: أهمية الجماعات المحلية: للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال مزايا التي تتمتع بها المتمثلة فيما يلي[4]:

- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: من خلال اشتِّراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية.
- ساعد في تقليل مهاما لدولة فتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها.

تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الإدارة المحلية الذي يؤدي إلى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات لمحلية ومشروعات ذات العائد المحلي.

- تتبني الجماعات المحلية نظام الإدارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي.

---

[1]– فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، عدد 06، 2009، ص 54.

[2]– يوسف نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقيمية لفترة 2000–2008– مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بومرداس، السنة 2010/2009، ص 23.

[3]– لخضر مرغاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، العدد 07، 2005، ص 02.

[4]– بن طيبة مهدية، خروبي سقيان، **دور جماعات المحلية في دعم التنمية المحلية**، مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي الجزائر، العدد الأول، 2016، ص 77–78.

- الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية، ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- تقوم الجماعات المحلية ببسط الإجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليينُ، وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت و الجهد والمال. [1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الجماعات المحلية.

أولا: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بعدة خصائص وأهداف نذكر منها البعض:

1- **الاستقلال الإداري:**

الاستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية وتتمتع هذه الاستقلالية بمزايا منها[2]:

- تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.
- التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفادة كالموطنين دون استثناء، وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المتربية عن الضرائب وغيرها التي يحصل عليها من المواطن بصفة أساسية.

2- **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:**

بما أن الجماعات المحلية قد تمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري حسب ما ذكرنا سابقا، فإنّه سيكون سبب يوجب لها الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها. وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة، وتنص المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 1990/04/07م المتعلق بقانون البلدية بان يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية، ومن نتائج هذه الاستقلالية المالية انه تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في

---

[1]- أمنة شراك، **دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ن جامعة محمد خيضر_بسكرة، 2001، ص 13.

[2]- لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 03.

حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا يكون لهذا الاستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة. [1]

3- **الشخصية المعنوية:**

لديها استقلالية من حيث تعيين الموظفين والحصول على الموارد الذاتية. وتمارس سلطتها فيما يخص اتخاذ القرار وهذا ما يضمنه وجود مجلس منتخب، والقرارات التي يتخذها المجلس تنفذها السلطات التنفيذية المحلية. [2]

4- **اللامركزية:** أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية)، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية "البلدية والولاية" ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية. [3]

ثانيا: أهداف الجماعات المحلية: للجماعات المحلية عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

1- **الأهداف السياسية:**

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

-**التعددية:**

يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفذا قويا في لمشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها. [4]

---

[1]- لمير القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة تخرج لنيل لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، الجامعة وهران، 2013-2014، ص 45.

[2] - J.P Gilly, **développement locale et coopération décentralisée**, Toulouse, P7.

[3]- صادق زوين، **الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دارسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد01، جامعة البليدة 2، 2020، ص 146-164.

[4]- عتيقة جديدي، "**إدارة الجماعات المحلية في الجزائر_بلدية بسكرة نموذجا**"، مذكرة ماستَّر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 11.

- **الديمقراطية:**

التي تعنيٍ حرية المجتمعات المحلية في انتخاب لمجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي[1]:

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما إن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسسيهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها الشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى قومي. [2]

2- الأهداف الإدارية:

يعتبر نظام الجماعات المحلية وسيلة وملائمة لتقديم الخدامات المحلية والإشراف إداراتها، ويمكن إيجازها في الأتي:

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة المركزية، حيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين، برقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- إتاحة فرص تجريبية على مستوى ضيق و محدود لبحث مدى إمكانية تعليمها.
- تحقيق الكفاءة الإدارية إذ تسعى المجالس المحلية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين لنيل السبل وكسب اكبر عدد منهم، ولن يتحقق هذا إلى عن طريق كفاءة الإدارة في تسير الخدمات المختلفة، والقياس مدى كفاية الخدمات يكون ناتج عن مدى قدرتها على إشباع حاجات المواطنين. [3]

3- الأهداف الاقتصادية:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية كما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

---

[1]- عبد الرزاق الشيخلي، مجلة الإدارة المحلية دراسة مقارنة، عمان، دار المسيرة لنشر والتوزيع، 2001، ص 22.

[2]- أحمد بالجيلالي، **إشكالية عجز البلديات**،" رسالة ماجستير، قسم تسير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2010، ص 20.

[3]- شريفة جنادي، **دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية _دراسة حالة بلدية خميس مليانة**، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، كلية حقوق وعلوم سياسية، 2018-2019، ص 13.

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقترَاح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي. [1]

4- الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية يذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم،حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين. [2]

المطلب الثالث: وظائف ومهام الجماعات المحلية.

لا تختلف وظائف الجماعات المحلية بين الولاية والبلدية، فالجماعات المحلية تختص بأعمال التنمية الاقتصادية والثقافية وتهيئة...الخ، وكل ما يهم الإقليم المحلي، ومن أبرز مهام ووظائف الجماعات المحلية نجد:

أولا: مهام الجماعات المحلية:

تعد الجماعات المحلية جزء من النظام لإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية إلا دارة التنمية المحلية، وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية، كما أنها عبارة عن وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[1]- محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن_بريطانيا_فرنسا_مصر، دراسة تحليلية مقارنة،** الطبعة 1، عمان، دار الثقافة، 2009، ص 62-63.

[2]- طالبي يمينة،**الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة البيض)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، الجامعة د/الطاهر مولاي-سعيدة، 2015-2016، ص 25.

ويحدد المرسوم الرئاسي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994 والنصوص اللاحقة مهام وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتي تتولى المهام التالي[1]:

- تساعد الجماعات المحلية على إعداد مخططاتها التنموية وعلى تطبيقها طبقا الهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية والإجراءات والآجال المقررة.
- تقوم أعمال التنمية المحلية.
- تسن القواعد المتعلقة بالتسيير الحضري والريفي عموماً والتحكم في استعمال المجال العقاري ولاسيما بالاتصال مع الهياكل المعينة وفي إطار السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية تبادر بأي عمل يوجه لتنمية الريفية لتنمية المناطق الريفية والحدودية وفك عزلتها وتتابع ذلك بالاتصال مع الهياكل المعينة.
- تحدد الأعمال الممركزة التي لها أثر في الجماعات المحلية وتنسقها وتنفذها

كما يمكن إبراز مهام الجماعات المحلية حسب التقسيم التالي:

- **المحافظة على الممتلكات:** وتتمثل هذه المحافظة على المنشآت الإدارية، التربوية، والمنشآت القاعدية كالطرقات والجسور والشبكات المختلفة التي تتطلب أموالا للصيانة والتجديد والتصليح...الخ
- **التجهيز العام:** ويقصد بها كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس الحياة اليومية للسكان المحليين
- **المحيط والعمران:** وتتمثل في الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ وتنظيف، تزيين الحياء ومحاربة التلوث وحماية البيئة، كذلك تطوير أشكال المعمارية والاستفادة من المخططات في مجال التعمير.
- **النشاط الاجتماعي:** يتمثل النشاط الاجتماعي في: طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، طلب المعونات الغذائية التكفل بالمعوزين والمعوقين،تشغيل الشباب ،مساعدة العائلات عديمة الدخل. [2]

ثانيا: وظائف الجماعات المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسستها المختلفة من ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام ويمكن أن نحصر هذه الوظائف في[3]:

1- الأمن والنظام العام:

---

[1]- أبو حميدة عطاء الله، **معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاجتماعية والسياسية الجزء42، العدد01، كلية الحقوق بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 121.

[2]- أ.عبد الحق فيدمة، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الجزائر، 2012، ص 121.

[3]- عبد القادر عكوشي، **التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية**، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 51.

أي تسير الشؤون المحلية وتنظيمها وتأطيرها، كما تعمل كذلك على صياغة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء، غاز، غذاء، صحة وتهيئة عمرانية وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.

2- **المصلحة العامة المحلية:**

وهنا تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات وميكانيزمات تنظيمية خاصة بكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن، وللدولة على حد سواء وتقوم أيضا مؤسسات الإدارة المحلية فيما يخص مهام تسير وتطوير المصلحة العامة المحلية فألاهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنينُ وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.

3- **الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن:**

وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في لحريات الحياة التنظيمية المحلية وأعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن إدارته.

المطلب الرابع: تطور الجماعات المحلية في الجزائر.

أولا: نظام الجماعات المحلية في الجزائر

في الجزائر تعد الولاية والبلدية هي الجماعات المحلية طبقا لأحكام المادتين 15 و16 من الدستور ومعرفتين بالقانونين 90-09 و90-08 على التوالي المؤرخين في 07 أفريل 1990 بأنها وسيلتين للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

إن مصطلح الجماعات المحلية في الجزائر استعمله الدستور الجزائري للتعبير عن اللامركزية الإقليمية، وتتكون هذه الأخيرة من وحدتين أساسيتين هما الولاية والبلدية.

1- **الولاية[1]:**

للولاية مكانة مهمة في الدولة فهي تعتبر وحدة من وحداتها الأساسية، وهي في الوقت نفسه شخص من أشخاص القانون، يتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية تدار بواسطة المجلس الشعبي الولائي يضم ممثليه الذين ينتخبهم سكان الولاية.

حسب القانون الولائي 90-09 فإن الولاية تتكون من هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي، والهيئة التنفيذية المتمثلة في الوالي. ولقد مرت الولاية بمرحلتين أساسيتين هما[1]:

[1]- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية** المحلية- دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 40.

1-1 مرحلة الاستعمار:

تعود جذور التنظيم الإداري الجهوي للولاية إلى التنظيم الفرنسي، ويظهر ذلك من خلال التقسيم الوارد في الأمر الصادر في 15 أفريل 1845، والذي نص على تقسيم الشمال إلى ثلاث: (عمالات، محافظات، ولايات)، إضافة إلى إقليم الجنوب الخاضع للسلطة العسكرية التي كانت تكرس خطط وسياسة المستعمر.

فعلى المستوى الوطني بلغ عدد العمالات 13 عمالة موزعة على ثلاث جبهات (وهران، الجزائر، قسنطينة)، وهذه العمالات هي:

(الجزائر، تيزي وزو، أورلوفيل، المدية، وهران، تلمسان، مستغانم، سعيدة، تيارت، قسنطينة، بون، سطيف، باتنة) كما شمل تنظيم العمالة هيئات أساسية وهي:

- **عامل العمالة (المحافظ):** ويعين من قبل رئيس الجمهورية (الحاكم العام).
- **مجلس العمالة:** هيئة تعمل على تخفيف الأعباء على الحاكم العام، له اختصاصات إدارية وقضائية.
- **المجلس العام:** له رأي استشاري فيما يتعلق بمالية العمالة.

2-1 مرحلة الاستقلال:

حافظت الجزائر على نفس النهج الذي كانت تسير عليه العمالات مع بعض التعديلات فيما يخص الصلاحيات لاسيما في الوالي، باعتباره ممثل الدولة على مستوى الولاية، حيث كان أول إصلاح شامل هيكلي عرفته الولاية صدر في 23 مايو 1969 تحت أمر 38 المتضمن للقانون الأساسي للولاية، فاعتبر المصدر التاريخي للتنظيم الولائي في الجزائر، بالرغم من تأثره بالنموذج الفرنسي، حيث ركز على ثلاث أجهزة: المجلس الشعبي الولائي، المجلس التنفيذي الولائي، الوالي.

كما جاء في الدستور 1976 ليدعم دور الولاية، حيث اعتبرها هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية، ومعه توسعت صلاحيات اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في العديد من الميادين، حيث أصبح وسيلة للرقابة الشعبية.

وفي الأخير يمكن القول إن الولاية تنشا بقانون ويحدد اسم الولاية ومركزها الإداري، والتعديل في حدودها الإقليمية حيث يتم بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية.

ويمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل هي:

- **مرحلة التقرير:** يتم فيها اتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية.
- **مرحلة التحضير:** يتم فيها تحضير كل الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ قانون إنشاء الولاية.
- **مرحلة التنفيذ:** وهي المرحلة العملية حيث تدخل في حيز التنفيذ والتطبيق. إن عملية التنفيذ تتصف بالاستمرارية لذا يجب أن تكون هناك متابعة ورقابة مستمرة لوسائل التنفيذ لكي يتم تحقيق الأهداف

---

[1]– المرسوم رئاسي رقم 07/12 المؤرخ في 2012/03/21 **المتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 12، الصادرة بتاريخ 2012/03/29، ص 9.

وتعمل الولاية علي تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات وبين مهام السلطة المركزية في الدولة

3-1 التعديلات الجديدة في إدارة الولاية "القانون 07/12":

جاء قانون الولاية الجديد لتصحيح النقائص السابقة في إدارة الولاية، والذي كان ليؤسس أرضية لبناء نظام مركزي في الجزائر خلال السنوات المقبلة، حيث يحتوي على 181 تهدف إلى إصلاح هياكل الدولة ومساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسات العمومية وترشيد القرار على المستوى المحلي، وكذا تمكين الولاية من القيام بدورها في مجال التنمية.

ورد قانون الولاية في خمسة أبواب تناول الباب الأول تنظيم الولاية والثاني سير المجلس الشعبي الولائي وصلاحياته والثالث خصّص للوالي وسلطاته وقراراته، والرابع تناول إدارة الولاية وتنظيمها ومسوولياتها وأملاكها أما الباب الخامس فتناول ميزانية الولاية.

وبموجب القانون 07/12، وحسب المادة 02 يوجد على مستوى الولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي، فالأول منتخب والثاني معين وهما من أهم الهيئات المسيرة للولاية. [1]

وعليه، تساهم الولاية في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

2- البلدية:

تلعب البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا إيجاد حلول في أقرب وقت وفي أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاعتبار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة والرغبة في رفع مستوى المعيشة بناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة وتنشيط، فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد وأيضا في التنفيذ والتخطيط، فالبلدية في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني، كما أنها خلية الأساسية للشعب. وتتكون من هيئتين هما: المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

2-1 مفهوم البلدية:

[1]- بن عيسى إبراهيم، **الحكم الراشد في المالية المحلية**، رسالة ماجستير، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 19-21.

حيث تعرف البلدية على أنها الجماعة الإقليمية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والثقافية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي، وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص[1]

حسب المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفر يل 1990 المتعلق بالبلدية تعرف: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون.

2-2 التطور التاريخي للبلدية[2]:

مرت البلدية منذ نشأتها بمراحل تطورية، ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين:

2-2-1 مرحلة الاستعمار:

في سنة 1844 وضع الاستعمار الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية، حيث يسيرها ضباط استعمار قصد تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير، لكن بعد 1868 أصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بثلاثة أصناف:

- **الأهلية:** يوجد هذا الصنف في الجنوب (الصحراء)، وكذلك في بعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال إلى غاية 1880 حيث تتميز بالطابع العسكري في إدارة شؤون المواطنين.
- **المختلطة:** كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت في الشمال، والمناطق ذات فئة قليلة من الفرنسيين، وترتكز على هيئتين رئيسيتين:
- **المتصرف:** تخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية.
- **اللجنة البلدية:** تكون تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الأهالي الجزائريين التي تعينهم السلطة الفرنسية.
- **البلديات ذات التصرف التام (العاملة):** خضعت هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر 5 أفريل 1884، حيث أقيمت في مناطق التواجد المكثف للفرنسيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية.

2-2-2 مرحلة الاستقلال: لقد مرت هذه الفترة بمراحل وهي:

---

[1]- رمجي كريمة، بركان زهية، **وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، دراسة مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سنة 2007، ص 04.

[2]- سامية فقير، محمد أمين لعروم، **مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر**، ورقة تندرج ضمن ملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار_تجارب دولية_المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 17-18 أفريل 2018، ص 8-9.

- **المرحلة الأولى:** التي تمتد من 1962 إلى 1967، تعرضت البلديات بعد الاستقلال إلى أزمة وذلك بعد هجرة الإطارات الأوروبية عقب الاستقلال، من أجل سد الفراغ عينت لجنة خاصة على رأسها رئيس، يقوم بدور رئيس البلدية، في انتظار إصدار قانون بلدي جديد، أهم ما تم اتخاذه في هذه الفترة تمثل في الإصلاح الإقليمي للبلديات، حيث تم تقليص عددها من (1500) سنة 1962 إلى (676) سنة 1963.

وقد شكل دستور (1963)، وميثاق الجزائر، وميثاق طرابلس، المرجعية الأساسية في محاولة السلطة الجزائرية للتفكير في إصدار قانون بلدي جديد، يتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة الحساسة ، حيث كرس دستور 10 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكان الهام للبلدية في التنظيم الإداري.

بعد التغير السياسي الذي حصل في 19 جوان 1965، الذي تمخضت عنه فكرة الإصلاح من الأسفل إلى الأعلى، وبعد سلسلة من الإجراءات قام مجلس الثورة في الفترة بين 22 إلى 26 أكتوبر بجدول الأعمال قصد تنظيم المجالس الشعبية في الوطن، وبعد اجتماعات المتتالية جاء مرسوم 18 جانفي 1967 الذي اشتمل على ميثاق البلديات وتوضيح دور المجالس البلدية في ميدان التنمية الاقتصادية والصناعية والمواصلات والسكن.

- **المرحلة الثانية:** التي تمتد من 1967 إلى 1981، في هذه المرحلة وفي 05 فيفري 1967 جرت أول انتخابات لاختيار أعضاء (676) بلدية في القطر الجزائري، وفي 1968 تم توسيع سلطات البلديات، 14 فيفري 1971 جرت الانتخابات الثانية، وفي سنة 1981 طرأت تعديلات على قانون البلدية والولاية، حيث كان التنظيم البلدي يقوم على ثلاث هيئات أساسية وهي المجلس الشعبي البلدي، رئيسه، المجلس التنفيذي.
- **المرحلة الثالثة** التي تمتد من 1990 إلى غاية 2010 تميزت بصدور عدة قوانين تنظيمية تتعلق بالجماعات المحلية، ومن هذه القوانين 90-08 المؤرخ في 07 أفريل، 1990 حيث الهدف من إصداره هو إعادة بناء النظام المحلي في الجزائر، على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية، أهم ما جاء في هذا القانون إلغاء المجلس التنفيذي للبلدية الذي كان معمول به في القانون السابق، حيث قلص المشروع الجزائري هيئات البلدية من ثلاث هيئات إلى هيئتين، هما المجلس الشعبي البلدي ورئيسه.
- **المرحلة الرابعة:** والتي تمتد من 2011 إلى غاية 2017، تميزت هذه الفترة بصدور سلسلة من التعديلات فيما يخص إدارة وتنظيم الجماعات المحلية، بما فيها البلدية من خلال إصدار القانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية.

حيث يهدف هذا القانون إلى منح مجلس المحلي للبلدية حرية في توفير مداخيل البلديات ومنح حق التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية، بالإضافة إلى تعزيز دور البلدية في الاختيارات التنموية المحلية. كما شمل القانون حلولا لمشاكل التسيير في البلديات، من خلال السماح بإشراك المواطن

في اتخاذ القرارات من خلال تمكينه من حور الجمعيات العامة للمجالس البلدية، وتفعيل أدوار لجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل انشغالات المواطنين.

كما سمح هذا القانون للجماعات المحلية والبلديات بإنشاء مؤسسات اقتصادية تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات، تمكنها من المشاركة في لعب دور في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

ثانيا: واقع صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر:

مازالت الجماعات المحلية لا تكاد تقوم بأغلب هذه الصلاحيات والمهام المذكورة، حتى وان قامت بها تكون بشكل أخر ليس كما هو منصوص عليها، وحقيقة هذه الصلاحيات والمهام المذكورة، وحقيقة هذه الصلاحيات أنها عبارة عن صلاحيات رمزية، لا تقريرية، كما أنها اختصاصات واسعة تفوق إمكانيات الجماعات المحلية في بعض الأحيان، كما أنه لا يترك حرية للجماعات المحلية للقيام بصلاحياتها، بل هناك وصاية قوية وقيود كثيرة تحول دون ذلك من قبل السلطة المركزية،وهذا الأمر في الجزائر يطرح فكرة تخوف المركز من منح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية الذي أثار نقاش واسع حوله تحت عناوين المركزية واللامركزية، وسوف نعالج هذه الفكرة من خلال ما يلي:

1- **اختصاصات رمزية لا تقريرية.**

إن هذه الاختصاصات كما ذكرنا سابقا تبدو واسعة جدا حيث نجد في قانون 11-10 أن خصص المشرع القسم الثاني كله لصلاحيات البلدية(من المادة 15 إلى 124 (وأيضا خصص الباب الثاني والثالث لصلاحيات الولاية في القانون 12-07 من المادة (12 إلى 150) وقد شملت هذه الصلاحيات مجالات واسعة لكن في حقيقة الأمر لا نجد أنها تمارس على أرض الواقع كما ينبغي فنجدها تتدخل في التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية، السكن، حفظ الصحة، الاستثمارات الاقتصادية، وما يجعلنا نتأكد بأن الصلاحيات رمزية لا تقريرية، إن مختلف المواد التي تعرضت لتلك الصلاحيات استعملت مصطلحات لا تقريرية.

2- **اختصاصات واسعة مع توفر الإمكانيات اللازمة (غياب مبدأ التعويض المالي).**

وفق الأمر 67-27 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، فنجد أن اختصاصات البلدية كانت واسعة جدا، حيث كانت تمثل 108 مادة (المواد 135 إلى 243) وشاملة لكل المجالات ولكن في القانون 11-10 فقد تقلص عدد المواد لكن بقي مضمون الصلاحيات واسعا ولتحقيق ذلك قامت الدولة ممثلة في السلطة المركزية بتحويل العديد من الصلاحيات التي تمارسها للجماعات المحلية ولكن ذلك يفترض أن يرفق بتحويل الموارد اللازمة أي ما يسمى بمبدأ التعويض المالي لتمويل هذه المهام الجديدة، لذلك قامت الدولة بتحويل جزء من ناتجها الجبائي كما أنشأت العديد من الضرائب والرسوم التي يعود ناتجها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية. إن مبدأ تعويض الجماعات المحلية من المهام الجديدة المناطة بها، وهذا حسب ما عرفه القانون المتعلق بالحريات والمسؤوليات المحلية في

فرنسا، بوضع عدة شروط وقواعد لتمويل تحويل الاختصاصات، حيث نجد أن هناك طريقتين لتمويل تحويل الاختصاص وهما:

- بطريقة رئيسية (المادة 119).
- بطريقة تكميلية (المادة 121).

ومن خلال العمل التحضيري لمشروع قانون البلدية لسنة 2010 فإننا نجد المشرع الجزائري قد أهتم بمبدأ التعويض المالي للجماعات المحلية من المهام الجديدة، وهو ما تضمنته كل من المادتين الرابعة والخامسة من هذا العمل التحضيري، حيث تنص على أنه أي مهمة جديدة أو تحويل مهمة للبلدية يجب أن يكون مرفوقا لزاما بالموارد المالية الضرورية لتقوم بالتكفل الدائم بهذه المهمة.

لكن هناك شكل أو عراقيل أكثر حدة تواجه الجماعات المحلية في القيام بصلاحياتها ومهامها، متمثلة أساسا في القيود المفروضة عليها أثناء قيامها بمهامها. [1]

ثانيا: قيود المفروضة على اختصاصات الجماعات المحلية.

إن هذه القيود تكاد تجعل تنفيذ الجماعات المحلة لمهامها وصلاحياتها أمرا صعبا وهذا لتدخل السلطة المركزية في مختلف الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى أشكال الرقابة المختلفة القبلية والبعدية، والوصاية على الأجهزة وعلى الأشخاص، كما أنّ ما زاد الأمر تعقيدا حقيقيا هو هيمنة أجهزة عدم التركيز على تنفذ المخطط التنموي المحلي (الوالي خاصة)، كما ترد قيود على الدور الاقتصادي للبلدية.

1- ثقل الوصاية:

حسب قانون الولاية 12-07 ينص صراحة على أنّ رئيس الدائرة كوصي على البلدية يصادق على قائمة من المداولات تتعلق بميزانيتها، صفقاتها العمومية، تسيير أملاكها، وتسيير مستخدميها، في حين تبقى المداولات الأخرى من اختصاص الولاية، وتعد نافذة بمجرد مرور 15 يوم من إيداعها، وهذا ما يعرف بالمصادقة الضمنية أو إذا تحدثنا عن إمكانية ورد مصادقة ضمنية تسمح بتنفيذ المداولة دون أن تتدخل السلطة الوصية باعتراضها أو اقتراحها، فما هو الضامن لحدوث مثل هذه المصادقة ؟ ما يحدث إن رفضت المداولة في الفترة المحددة ؟ وما يلاحظ أن البلدية ترجع دوما إلى الدائرة حتى في أبسط المسائل، كما أن رئيس الدائرة يرفض المصادقة على المداولات البلدية، وفي هذه الحالة تعاد المداولة من جديد للمجلس الشعبي البلدي ليعيد النظر فيها، ومنه فبدل ربح الوقت في التنفيذ، يجد المجلس الشعبي البلدي نفسه يعيد المداولة.

كما أن اللامركزية ليست فقط منح الحق في اتخاذ القرار، وإنما دلك منح سلطة التقرير والبث في المسائل بالقدرة على التنفيذ ومن هذا المنطلق يمكن القول أن لا مركزية البلدية هي لا مركزية موضوع دون أن تكون لا مركزية التنفيذ، وهذا ما يجعل من الواقع والواقع يفترقان من جديد ومن التناقضات التي يحملها القانون، اعترافه بلامركزية البلدية من جهة وفي المقابل سماحة للوصاية في أن تحل محلها في

---

[1]- د/برابج محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، مجلة الإدارة والبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، ص 68-69.

تنفيذ بعض الصلاحيات التي تتأخر في تنفيذها البلدية، فمن المفروض أن يقابل كل تهاون في الانجاز عقوبة يحددها المجلس المنتخب.

كما أن هناك ملاحظة خطيرة فيما يخص الولاية حيث أن ازدواجية صفة الوالي كممثل للدولة وكممثل للولاية، وسيطرة صفته الأولى أدت إلى عدم اعتبار الولاية حقيقة كجماعة محلية، لأن دور المجلس الشعبي الولائي أصبح استشاري أو اقتراحي أكثر منه صاحب قرارات.

والسؤال هو كيف لهيئة معينة من المركز أن تمارس مهام اللامركزية، أي أن تمارس مهام تنفيذية لهيئة تداولية هي المجلس الشعبي الولائي؟ وبتالي أصبح الوالي كجهاز يحرص على تنفيذ السياسة العامة للدولة على المستوى المحلي على حساب المصلحة المحلية، وهذا لضعف الجهاز التداولي (المجلس الشعبي الولائي).

2- هيمنة أجهزة عدم التركيز على تنفيذ المخطط التنموي المحلي:

أعطت النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للامركزية قسطاً أوفر لها، وأنها أساس اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، إلا أن السياسات المتبناة لا تعكس ذلك فعليا، حيث أنها مقررة من المركز، ومن السلطة التنفيذية خصوصا، وهي سياسات وطنية شاملة لا تراعي خصوصية الجماعات الإقليمية، ما ضيق من اللامركزية ومن صلاحيات الوالي في اتخاذ أي برنامج أو سياسة على إقليم ولايته.

إن لا مركزية تنفيذ المخطط التنموي الذي يبرز من خلاله دور الجماعات المحلية يبقى غامضا على مستوى قوانين الإدارة المحلية وأحيانا محدود بل منعدم بسبب هيمنة أجهزة عدم التركيز على تنفيذ المخطط، رغم أنّ المادة 135 من قانون البلدية نصت على الحق الكامل للبلدية بوضع وتنفيذ المخطط المحلي للتنمية إلاّ أنّه حقّ مقيّد بقيدين أساسيين هما:

- التزام المجلس الشعبي البلدي في وضع مخططه في حدود الموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرفه، وهذه الاعتمادات يغلب على تسيرها طابع عدم التركيز وهي بذلك تقضي على الصفة والاستقلال المحلين للمخطط. وهذا يعني أن ما تعده البلديات يبقى قبل صدوره بقرار وزاري مشترك مجرد رغبات واقتراحات لا ترقي لمرتبة المخطط الملزم. ونفس الاتجاه المركزي يسود في قانون الولاية، 12-07 ظل عن تحفظ المشرع حول التنمية المحلية للولاية، إذا ستعمل في قسمه الثاني مصطلح برنامج ولم يستعمل مصطلح مخطط الولاية للتنمية لأنّ المصطلح الأوّل أقرب إلى مقصده واستبدلت عبارة برنامج التجهيز والتنمية للولاية بمخطط الولاية للتنمية وبالفعل هو برنامج أكثر من مخطط محلي باعتبار أن السلطة المركزية هي التي تقوم بتوزيع اعتمادات التجهيز والاستثمار، وقد أشرنا من قبل أن هذه الاعتمادات يغلب على تسييرها طابع عدم التركيز

كون الوالي هو المسؤول الأوّل عن متابعتها، فالدولة هي التي تنفق وتكفل تنفيذها ممّا يهدّد الاستقلال المحلي للعملية. [1]

المطلب الخامس: معوقات ومقومات وأسس نجاح الجماعات المحلية.

تعاني الجماعات المحلية من العديد من المعوقات والعراقيل التي تحد من فعاليتها، وتعرقل عملها المحلي الذي يقيدها في تنفيذ برامجها المحلية ونجد منها:

أولا: معوقات الجماعات المحلية:

1- **المعوقات على الصعيد التنظيمي:**

إذا كان التنظيم نسقا اجتماعيا نوجه نحو تحقيق أهداف محددة فإنه سيتعين لتحقيق هذه الأهداف بوسائل عديدة وتدابير مختلفة ترسم في النهاية أبعاده البنائية التي تعبر عنها الخصائص التنظيمية المتعارف عليها مثل التسلسل الرئاسي، تقسيم العمل، قنوات الاتصال، فالمعوقات التنظيمية للإدارة المحلية لها مصادر تأتي منها، ذلك أن نظام الجماعات المحلية يضم أجزاء ثلاثة هي المدخلات والأنشطة والمخرجات التي تتفاعل وتتعامل بالمنظمة وإدارتها، ويمكن حصر مصادر المعوقات التنظيمية للعمليات التنظيمية في الجماعات المحلية في مصدرين (مصادر خارجية ومصادر داخلية).

- ✓ **المصادر الخارجية (البيئة الخارجية):**

البيئة هي أول مصدر للمعوقات التي تواجه المنظمات في أي مجتمع في العالم، فهي البيئة المحيطة بالإدارة المحلية وتوجد قوى اجتماعية وعادات وتقاليد حضارية، كما توجد منظمات ومؤسسات حكومية (الوصاية) وسلطات تشريعية ووسائل للإعلام تعليمية وثقافية، كما توجد منظمات سياسية وأحزاب وجمعيات تهتم بكثير من شؤون المجتمع المحلي وتحاول التأثير في مسيرته، بالإضافة إلى ذوي النفوذ وما لهم من تأثير على إعاقة تحقيق الأهداف التنظيمية.[2]

- ✓ **المصادر الداخلية (البيئة الداخلية):**

يعتبر كل نوع من أنواع المدخلات التي تتعامل معها الإدارة المحلية مصدر للمعوقات الوظيفية من نوع خاص، ولكن يأتي في مقدماتها العنصر البشري الذي عادة يسبب للإدارة المحلية أخطر وأهم المعوقات.وتتبلور المعوقات التي تثيرها المورد البشري في كونه يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة المنظمة بما تتمتع بهذه الإرادة من ثقافة تنظمن ثقافة تنظيمية تلك التي تعبر عن القيم والمعتقدات والمفاهيم والأعراف

---

[1]- د/برابج محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، ص 69-70، نفس المرجع السابق.

[2]- الصالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 137.

السائدة بين العاملين[1]، بحيث أنه من جهة أخرى هناك ضعف في الموارد البشرية تعاني منه أغلب البلديات، وهذا يرجع أساسًا إلى طرق توظيف الكفاءات في المجال الإداري في الجماعات المحلية. [2]

2- **المعوقات على المستوى الاقتصادي:**

تعاني الجماعات المحلية من عدة عراقيل اقتصادية تحول دون الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية محلية مردها خاصة تفشي الفساد الإداري في الحكم المحلي، بحيث تخسر الجماعات المحلية مبالغ كبيرة من الإيرادات والمداخيل عندما تتم الرشوة مع موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية.[3]

فالجماعات المحلية تكون في مواجهة قاسمة مع متطلبات حركة التنمية المحلية، وكيفية مشاركتها في التخطيط لإستراتيجية التنمية[4]، وسط كل هذه العراقيل وهذا مرده إلى غياب الوعي الحقيق بأهمية التخطيط الإقليمي كوسيلة للتغلب على كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند السكان المحليين. [5]

3- **المعوقات على المستوى السياسي:**

تبدو العلاقة متلازمة بين فساد الطبقة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، فالفساد كظاهرة معقدة تبدأ من الأسفل لتصعد نحو الأعلى وفق التصنيفات التالية:

- سوء العلاقة بين المواطن (المنتخب) وبين الفرد المنتخب (رئيس البلدية).
- رداءة أداء المجالس المحلية المنتخبة من سياسيين وبيروقراطيين تساهم في تشكيل صورة سيئة للأحزاب السياسية لتجسيد الأداء الخلفي للأحزاب.
- فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي يتم انتخابه في المجالس المحلية. [6]

---

[1]- صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية**، ص 138، نفس المرجع السابق.

[2]- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، (2012)، ص 157.

[3]- مزياني فريدة، **الإطار القانوني للجماعات المحلية واقع وآفاق**، محاضرات منشورة، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005، ص 125.

[4]- صالح ساكري، مرجع سابق، ص 138.

[5]- قاش خالد، "**الفساد الإداري المحلي وأساليب معالجته**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الرابع حول، تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجريبية، جامعة المدية، مارس 2010، ص 7.

[6]- بوحنية قوي، "**فساد المجالس المنتخبة وإصلاح الإدارة المحلية بالجزائر**"، مجلة الديمقراطية، العدد 12، 2010، ص5.

4- المعوقات على المستوى التقني:

تمثل أهم العراقيل للجماعات المحلية على المستوى التقني فيما يلي:

- ضعف الصلاحيات التنموية بمجالس الإدارة المحلية، حيث نجد تنفيذ القرارات التنموية الصادرة عن هذه المجالس يحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية، كما أن هذه المجالس لا تستطيع في كثير من الأحيان تنفيذ القرارات بسبب ضعف إمكانيتها المالية والإدارية.
- الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية ومجالس التنمية الإقليمية أدت إلى إضعاف دور الوحدات المحلية والإقليمية في مجال الإبداع والإنتاج والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الإقليمية.
- المركزية الشديدة السائدة في الأجهزة الإدارية في الوحدات الإدارية الإقليمية والاعتماد الكلي على رأي الحكومة المركزية (الوصاية).
- عدم تشجيع روح الابتكار والقدرة على التصرف والمبادرة بين الرؤساء في المستويات الإدارية الدنيا، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد قدراتهم ومهارتهم الذهنية.
- غياب الكوادر التخطيطية والفنية المدربة والمؤهلة لإعداد خطط التنمية الإقليمية سواء كان ذلك على المستوى الوطني والإقليمي.
- عدم تفويض السلطات، الأمر الذي يترتب عليه اللامبالاة والإهمال والمركزية الشديدة وتعدد المستويات الإدارية. [1]

وما يعيق الجماعات المحلية في الرقي إلى مستوى أداء فعال يرضي المواطنين يعود إلى طبيعة النظام المحلي الذي هو ممركز إلى درجة أّن المجالس المحلية كالبلدية ليست لها سلطة على أموالها، وتكتفي بإرسال كشوفات شهرية بأمر من الوالي بصرفها على أساس الاعتمادات المخصصة، فلم يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المر بالصرف، وأصبح كوسيط مكلف لحساب أفره المركزية، وذلك بتنفيذ العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، خاصة بعد ما مرت البلديات بمرحلة المناوبات التنفيذية للبلدية. [2]

ثانيا: مقومات وأسس نجاح الجماعات المحلية:

يقوم نظام الجماعات المحلية على أساليب تنظيمية وإدارية ومالية مستقلة لها الشخصية المعنوية ولها الصلاحيات المخّولة قانوناً، ولا يجوز لها ممارسة صلاحية إلا ما تفوضه السلطة المركزية والرقابة الوصائية الممارسة عليها، ومن بين أهم مقومات الجماعات المحلية نجد:

---

[1]- خاطر أحمد مصطفى، **تنمية المجتمعات المحلية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2005، ص 120.

[2]- عيسى مرزاقة، "**معوقات تسيير الجماعات المحلية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جوان 2006، ص 195.

1- الاعتراف بالشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدولة:

تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة، من خلال إعطاء بعض الأجهزة الاستقلال القانوني، حتى تتمكن من القيام بنشاطاتهم يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل المسؤولية[1]. بحيث الاعتراف بالشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدولة كالبلدية أو الولاية، بما يترتب على ذلك من استقلال في القيام برعاية المصالح المحلية التي يعترف بها المشرع لهذا الإقليم عن طريق إدارة مرافقه المحلية، التي يحددها القانون في بيانه اختصاصات الهيئات المحلية.

وفكرة الاعتراف بالشخصية المعنوية تعني اعتراف القانون بالشخصية القانونية، بالإضافة إلى الشخص الطبيعي لمجموعة الأشخاص تعمل على تحقيق هدف مشترك أو مجموعة من الأموال المرصودة إلى بلوغ الغاية المرجوة، مع ما يترتب على قيام الشخصية المعنوية المتميزة عن الشخصيات المكّونة لها أو المعاملة في إطارها من نتائج قانونية تتركز في قيام شخص قانوني جديد يتمتع بالأهلية الكاملة في حدود أهدافه. [2]

2- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أو شؤون محلية تتمثل في التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات المواطنين المحليين، لهذا فاحتياجات السكان المحليين تكون لأنها الأقرب إلى السكان في واحتياجات سكان الإقليم أو جهة محلية معينة تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة. [3]

3- الاستقلال الإداري:

إن الاستقلال معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وأسلوب اللامركزية، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على عمل الهيئات اللامركزية بمتابعة مدى مطابقة أعمالها الإدارية مع القانون وهي رقابة ملائمة من طرف السلطة الوصية. [4]

4- الوصاية الإدارية:

إن السماح للجماعات المحلية بالتمتع بجانب واسع من الاستقلالية في تسيير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، إلاّ أن هذه الاستقلالية نسبية وغير كاملة، إذ تخضع الجماعات المحلية في ممارسة وظائفها لنوع من الرقابة والإشراف، وهذه الوصاية تكون من طرف السلطة المركزية ضمانا للوحدة الترابية

---

(1)- محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسي، 2014/2013، ص 19-20.

(2)- صالح ساكري، مرجع سابق، ص 194.

(3)- حمادو سليمة، **إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر3 ، 2012، ص 32.

(4)- محمد بعلي، **القانون الإداري للنشاط الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 74.

والسلامة السياسية والإدارية في الدولة يطلق عليها نظام الوصاية الإدارية التي تعتبر جانب أساسي في مسار الإدارة المحلية.

وتتمثل الوصاية الإدارية فيما يعرف بسلطة الرقابة الوصائية وهو ما يضمنه القانون، أي مراقبة مدى ملائمة أعمال وتسيير الجماعات المحلية مع القانون، فالقرارات التي تصدرها هذه الوصائية المختصة المتمثلة في السلطة المركزية في العاصمة أو ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم وقد تكون الهيئات لا مركزية عليها على هيئات لا مركزية أدنى كاختصاص المجلس الشعبي الولائي بمهمة الإشراف والرقابة على أعمال نشاط المجلس الشعبي البلدي.

وتكون هذه الرقابة على مدى مشروعية أعمال المجالس المنتخبة فقط، أي تحرير نطاق هذه الرقابة وأهدافها ووسائلها وإجراءاتها والسلطات الإدارية المختصة بها، وتتفاوت صور الرقابة التي تمارسها الحكومة المركزية على الأجهزة المحلية، فقد تتضمن هذه الرقابة عدة حقوق:

- حق التعيين في بعض الوظائف، وعقابهم وتأديبهم، وعلى الرقابة على أعمالهم.
- حق السلطات الإدارية المركزية الوصية في دعوة المجالس الشعبية في دورات استثنائية.
- حق سلطة السلطات المركزية الوصية في حل المجالس الشعبية في دورات تهيئة التسيير.
- حق السلطات الإدارية المركزية الوصية في تقرير وصرف الاعتمادات المالية لصالح الهيئات والوحدات والمؤسسات الإدارية اللامركزية. [1]

5- المجالس المحلية المنتخبة:

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة يمثل الإدارة العامة لمواطني الهيئات والأقاليم، فالمواطنون المحليين أدى بمشاكلهم واحتياجاتهم، لذا فهم يرون الأشخاص المناسبين لانتخابهم لتولي تسيير المجالس المنتخبة التي هي هيئات الإدارة العامة للمجتمعات المحلية. الصل أن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الأصل في نشأة الإدارة المحلية هو سياسي وهي الأقرب إلى الأهالي مادياً وبشريا بالإضافة إلى الانتخاب المباشر ضروري لدعم واستقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية، ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفي. [2]

ولما كانت اللامركزية الإقليمية تطبيقا للمبدأ الديمقراطي، ولما كان هذا المبدأ يستلزم اللجوء إلى الانتخاب لاختيار ممثلي الشعب، فالانتخاب هو الوسيلة الأساسية التي يتم فيها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الوحدة المحلية، إذن فالاقتراع هو الوسيلة التي يتم بها تحقيق الديمقراطية السياسية في غدارة الشؤون المحلية. [3]

---

[1]- صالح ساكري، مرجع سابق، ص 196.

[2]- محسن يخلف، مرجع سابق، ص 26.

[3]- سعيدي الشيخ، "**التنظيم الإداري المحلي**"، المجلة الاليكترونية للدراسات والأبحاث القانونية، جامعة سعيدة، ص 17.

6- التمويل الذاتي بالموارد المحلية:

يكون استقلال الوحدات المحلية إداريا باستقلالها المالي واستقلالها يمكنها من إيجاد موارد تمويل ذاتية يمنح لها ذمة مالية مستقلة، وبالتالي يمتعها بالحرية في إنفاق أموالها دون الرجوع إلى السلطة الوصية، فهذا الاستقلال المالي يمنح لها استقلالية إدارية ويكّرس مبادئ الحكم المحلي. [1]

7- المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية، وفي الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية، تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات، فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين أفرادًا وجماعات مع الهيئات الإدارية في تحديد الاحتياجات والأولويات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات. [2]

المطلب السادس: آليات العمل التنموي المحلي بالبلدية ومصادر تمويلها.

نحاول من خلال هذا المطلب إبراز الدور التنموي للمجلس البلدي كهيئة مداولة وتمثيل أعضاء في مختلف لجان الصفقات العمومية بالبلدية.

هناك العديد من الآليات تعمل بها البلدية من أجل تنمية المشاريع وإنجازها، نذكر منها[3]:

الآليات القانونية:

1- المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة:

نعني هيئة للمداولة على مستوى البلدية، بالمجلس الشعبي البلدي، كما عرفنا ذلك حين تطرقنا إلى هيئات البلدية للفصل الأول من هذه المذكرة من خلال مراجعتنا إلى الميثاق الوطني لسنة 1976 المثرى سنة، 1986 وقبله الميثاق البلدي 1966، نجد أن هذه المواثيق لاسيما الثاني، أي البلدي، قد فتح المجال واسعا أمام المجلس الشعبي البلدي المنتخب لمباشرة دوره التنموي مما يمكننا القول أن القرار التنموي البلدي كان ذا مضمون عام ومطلق.

نفس المعنى تضمنه القانون البلدي لسنة 1967 الذي عدل وتمم سنة 1981، حيث نصّت المادة 100 منه التي تضمنها القسم الثالث: « يفصل المجلس الشعبي البلدي في قضايا البلدية بالقرارات التي يتخذها بعد المداولة ».

---

[1]- بوعمران عادل، "**استقلالية الجماعات المحلية**"، **مجلة معارف**، العدد 8، جوان 2010، ص 42.

[2]- محسن يخلف، مرجع سابق، ص 28.

[3]- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، 2010-2011، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 50.

2- **عمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس الشعبي البلدي.**

لكثرة وتعدد مجال تسيير شؤون البلدية، أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي أن يكون من بين أعضائه لجان دائمة أو مؤقتة تسند إليها وتحت إشراف رئيسها مهمة دراسة القضايا التي تهم البلدية في المجالات التالية:

أ- الاقتصاد والمالية:

- تحضير الميزانية.
- عداد دفاتر شروط الإيجار لممتلكات البلدي.

ب- التهيئة العمرانية والتعمير:

- إعداد ومتابعة قواعد التعمير والبناء.
- الدراسات التقنية المتعلقة بالتعمير والبناء.

ج- الشؤون الاجتماعية والثقافية:

- توجيه مختلف الفئات الاجتماعية من حيث طلبات الشغل، الصحة، التعليم، التكوين المهني، الثقافة... إلخ.

3- **عمل لجان الصفقات العمومية بالبلدية.**

أولا: لجنة فتح الأظرفة.

يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار الرقابة الداخلية أن ينشئ لجنة فتح الأظرفة، حيث يتم فتح الأظرفة التقنية أولا في جلسة خاصة، وبعدها يتم فتح الأظرفة المالية في جلسة أخر، غير أنّه بعد تعديل قانون الصفقات العمومية سنة 2008 أصبحت تفتح الأظرفة التقنية والمالية في جلسة واحدة وعلنية.

ثانيا: لجنة تقويم العروض التقنية والمالية.

تحدث لدى كل مصلحة متعاقدة لجنة دائمة لتقييم العروض، تتولى هذه اللجنة التي يعين أعضاؤها بقرار من مسؤول المصلحة المتعاقدة عكس ما هو الحال بالنسبة للجنة فتح الأظرفة التي يتم تعيين أعضاؤها بموجب مقرر، كما ذكرت سابقا، ولا ندري غاية المشرع الجزائري من اعتماده هذه المفاضلة بين اللجنة من حيث طريقة تعيين أعضائها. [1]

[1]- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ص 51.

ثالثا: لجنة الصفقات العمومية.

في إطار الرقابة الخارجية للصفقات العمومية، تحدث لدى كل مصلحة متعاقدة، لجنة للصفقات العمومية، تتكون اللجنة البلدية للصفقات مما يلي[1]:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله رئيسا.
- ممثل عن المصلحة المتعاقدة.
- ممثلين عن المجلس الشعبي البلدي.
- قابض الضرائب.
- ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة. [2]

الآليات المالية.

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية، لتحقيق التنمية المنشودة على أن البلدية مسؤولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتألف من مداخيل ممتلكاتها وناتج الجباية والرسوم المحلية وكذا القروض والإعانات.

الموارد المالية المحلية للبلدية.

قبل الخوض في طبيعة هذه الموارد وطرق تحصيلها ومساهمتها في التنمية المحلية للبلدية، يجدر بنا ولو بإيجاز معرفة ميزانية البلدية.

تحتوي ميزانية البلدية على شقين فرعين هما: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار كل قسم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازنا إجباريا، مع اقتطاع إجباري لا يقل عن نسبة 10% من إيرادات قسم التسيير مخصص لتمويل قسم التجهيز.

أولا: الإيرادات المحلية.

تتمثل إيرادات الأملاك المنتجة للمداخيل في ناتج كراء ممتلكات البلدية التالية:

1- **إيجار الأملاك العقارية.**

- المحلات ذات الاستعمال السكني.
- المحلات ذات الاستعمال التجاري.

---

[1]– المادة 107 من المرسوم الرئاسي 20-250، المؤرخ في 24 جويلية 2002، المتظمن تنظيم الصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 52 لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03-301، المؤرخ في 2003/09/11، ج.ر.ج.ج، عدد 55 لسنة 2003، المعدل والمتمم هو الآخر بالمرسوم الرئاسي رقم 08-338، المؤرخ في 2002/10/26، ج.ر.ج.ج، عدد 62 لسنة 2008، الملتقى بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المؤرخ في 2010/10/07، ج.ر.ج.ج، عدد 58 لسنة 2000.

[2]– شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ص 52.

- المذابح.
- مواقف السيارات.
- (droits de fêtes) حقوق الحفلات.
- كراء الأسواق الأسبوعية واليومية.
- مداخيل بيع المنتوجات للبلدية.

2- **إيجار الأملاك المنقولة.**

- العتاد (شاحنات، حافلات وغيرها...).
- المعدات الكبيرة (تجهيزات الأشغال العمومية).

يجب كذلك اللجوء دائما إلى المناقصة العلانية أو التسيير المباشر لتحصيل حقوق استعمال الطرق والأماكن العمومية والتوقف في الأسواق والمذابح، وفق دفتر شروط نموذجي. في هذا الإطار، وقصد تثمين هذه الموارد يتعين على البلدية القيام بما يلي:

- تحديث بدلات إيجار المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني.
- إعداد رخص تعاقدية لمختلف الاستعمالات المؤقتة للأملاك العمومية للبلدية.
- تحسين تسعيرة الخدمات المؤقتة لمستعملي المرافق العامة (دار الحضانة، النقل المدرسي...الخ).

ثانيا: إيرادات الجباية والرسوم.

إن معظم المداخيل المالية لميزانية الهيئات المحلية، هي ذات طابع جبائي يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل، لتكون الوعاء الجبائي من جهة وكذلك تكاثف جهود الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحسين مستوى الضرائب والرسوم، لأن المبالغ المحصلة فعلا هي التي يتم اعتمادها في الميزانية، تبعا لوثيقة بطاقة الحسابات المعمول بها في إعداد ميزانية البلدية.

ثالثا: إيرادات الضرائب.

الضريبة الجزافية الوحيدة:

جاءت هذه الضريبة بموجب القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة، 2007 وحلت هذه الضريبة محل النظام الجزافي المعمول به قبل هذا التاريخ، حيث عوضت الضرائب الآتية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الرسم على النشاط المهني.
- الرسم على القيمة المضافة.

الضريبة على الممتلكات:

يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر على اعتبار أملاكهم الموجودة بالجزائر وخارج الجزائر، توجه نسبة 20%منها إلى ميزانية البلدية.

الموارد المالية الخارجية للبلدية.

أولا: القروض.

تمثل موردا آخرا لتمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1% إلى 5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.
- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.
- القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.

كما نجد أن المشرع الجزائري رخص للجماعات المحلية بإمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب.

ثانيا: الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL.

يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئ سنة 1973، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 التي أقرت إنشاء هذا الصندوق، وتتمثل مهمة هذا الجهاز فيما يلي:

- يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية.
- تقديم مساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة، أو التي يتعين عليها أن تواجه كوارث أو أحداث طارئة
- تقديم إعانات مالية للولايات والبلديات لتحقيق مشاريع تجهيز أو استثمار، طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية، مساهمة منه في حركة التنمية المحلية على غرار الإعانات المالية الموجهة إلى البلديات لإنجاز وترميم المدارس الابتدائية وتجهيزها، بناء دور الحضانة ...الخ.
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعيّن عليها أن تجابه إحداث الكوارث. [1]

[1]– كيلالي عواد، تمويل الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي الياس، سيدي بالعباس، 2016–2017، ص 128.

ثالثا: الإعانات المالية.

يهدف هذا المورد إلى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية وذلك لتقليص الفوارق من بينها:

- لتحقيق التوازن المالي من جديد في ميزانيتها على غرار الإعانات المالية التي تمنحها الدولة كل سنة للبلديات العاجزة ماليا والتي تسمى بالإعانات الاستثنائية التوازن (Subvention exceptionnelles d'équilibre).

الإعانة تعبير عن سلطة مالية تملكها الدولة دون أي منازع لها، الاستثنائية، هذه السلطة كانت دائما محل تبرير، لذلك حددت الدولة رسميا وظائف الإعانات وحصرتها في:

- دفع الجماعات المحلية للعمل في إطار الاختيارات الوطنية للتنمية.
- سد حاجيات الجماعات المحلية في مجال التجهيز. [1]

الآليات التقنية والفنية

أساس رسم عملية إنجاز المشاريع التنموية بالبلدية معلق على مدى رصد المساحات الشاغرة لاستقبالها، سواء كانت مبرمجة على المدى القريب، المتوسط أو البعيد، ولا نجد تعريفات لطبيعة هذه المساحات إلا من خلال ما تتبناه قواعد التهيئة والتعمير.

1- **المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير PDAU**:

هو أداة للتخطيط المالي والحضري، تحدد فيه التوجهات الأساسية للسياسة العمرانية وضبط التوقعات المستقبلية للتعمير آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية وضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ويمكن أن يضم بلدية أو مجموعة من البلديات تجمع بينهما مصالح اقتصادية أو اجتماعية.

2- **مخطط شغل الأراضي POS**:

هو أداة من أدوات التعمير، يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء من حيث الشكل الحضري للبنايات، الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به.

3- **الدراسات التقنية للمشاريع**

ونعني بها تلك الدراسة التقنية الشاملة التي تسبق ميلاد المشروع التنموي سواء تعلق الأمر بأشغال الإنجاز مثل البرامج السكنية، المؤسسات التربوية، قاعات العلاج، دور الحضانة... إلخ. [2]

---

[1]– شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ص 53.

[2]– شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ص 54.

نماذج تطبيقية عن تسجيل وإنجاز المشاريع التنموية المحلية بالبلدية

تعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة.

يستدعي تعدد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل، ومن ثم تختلف طرق تسجيلها وإنجازها وكذا الأهداف التنموية التي وضعت من أجلها، والتي نبينها كما يلي:

1- **المخططات البلدية للتنمية المحليPCD:**

شهدت مخططات التنمية المحلية عدّة تطورات قانونية، حيث كان الهدف الرئيسي من اعتمادها هو القضاء على التدهور الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، من خلال اعتماد برامج تنموية في مختلف المجالات كالتنمية الصناعية وبرامج نفقات التجهيز المحلي وبرامج التشغيل الكلي. [1]

[1]– كيلالي عواد، تمويل الجماعات المحلية، نفس المرجع، ص 122.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية.

ظهر هذا المفهوم في بحر الستينات على اثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة إعداد التراب ذلك من اجل اختلالات بين الجهات ومكان العالم القروي والحقلي الأول لتطبيق المفهوم لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهميتها.

التنمية المحلية عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على مشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمرارية مع إشراك الإنسان المحلي. [1]

التنمية المحلية هي مجموع العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وطني وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني. [2]

وهي عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع الموطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكلّ فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة ومن هنا فإن التنمية المحلية هدفها إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع المحلي وليست محصورة على الدول المتقدمة بل كذلك الدول النامية. [3]

أولا: مفهوم التنمية المحلية

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية الدولة، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا اجتماعيا، ثقافي، وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[4]، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث يرى

---

[1]– مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 43.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

[3]– صخراوي بن شيخة، مداخلة دولية حول الحكم المحلي والتنمية الإقليمية، حالة البلدان المتوسطية قسنطينة، أفريل 2009.

[4]– حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 5

الدكتور فاروق زكي في كتابه (تنمية المجتمع في الدول النامية)؛ بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدته على المساهمة التامة في التقدم القومي.

وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيره، بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. [1]

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا. وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية. [2]

لم يكن للتنمية المحلية أي دور يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون دراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية حين بدأ الاهتمام بنمط التسيير المحلي كبديل لنمط التسيير المركزي الذي كان يسود غالبية اقتصاديات العالم.

حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وإعطاء مفهوم فكري لها، حيث تم تعريفها على أنها: « عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة حيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية ». [3]

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها: « العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع الجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على التكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي ». [4]

---

[1]– جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 17.

[2]– شويح بن عثمان، **دور جماعات المحلية في التنمية المحلية_دراسة حالة بلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد_تلمسان_، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011، ص 75.

[3]– صادق زوين، **الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة– دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال فترة 2002–2020**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020، ص 151.

[4]– سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 15.

كما تعرف كذلك بأنها: « حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ».[1]

كما تعرف كذلك بأنها: الوصول بالإنسان إلى حد ادني لمستوى المعيشة لا ينبغي إن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم بيه الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة. [2]

كما تعرف كذلك بأنها: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا. [3]

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من المصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع إفراد المجتمع، معا ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية، ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، إن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة. [4]

ثانيا: أهمية التنمية المحلية

لقد عرفت التنمية المحلية اهتماما كبير وأهمية بالغة خاصة في الوقت الحالي، حيث تعد احد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية وهذه الأخيرة التي تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة.

إن أهمية التنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي) نابعة في الأصل من تميز المجتمع المحلي ككيان اجتماعي يمكن المراهنة عليه للعبور إلى التنمية الشاملة أو الوطنية، فتنمية المجتمع المحلي

---

[1]– رشيد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

[2]– أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 34.

[3]– ألسبتي وسيلة، **التمويل المحلي والتنمية المحلية–صندوقي الزكاة والوقف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 53.

[4]– شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 75.

تساعد في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافيا و وظيفيا، وعلى مختلف المستويات يعتبر المجتمع المحلي جسرا في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية. [1]

وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات النامية لمحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعويض فكرة التخلف وهي إذا كانت تمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة إلا أنها تحظى بالقبول والتطبيق في كافة المجتمعات. [2]

بحيث تسهم هذه الدراسة في التعرف على الجوانب المجتمع المحلي ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات، فمن خلال نتائجها نستطيع إثراء التصورات الوطنية عند التخطيط للتنمية الشاملة، هذا الأخير الذي يعتبر الوسيلة الفعالة لبلوغ تنمية المجتمع المحلي. [3]

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها.

للتنمية المحلية لعديد من خصائص وأهداف نذكر منها ما يلي:

أولا: خصائص التنمية المحلية.

هناك العديد من الخصائص للتنمية المحلية نذكر منها البعض.

- **التنمية عملية مقصودة ومخططة:**

هي مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها، وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد المدى أو قصير بغية ترقيتها.

- **التنمية عملية مستمرة:**

الغاية منها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع على أساس الوسيلة الايجابية في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.

- **التنمية عملية ديناميكية:**

وهي وسيلة فعالة وناجحة إذا لتقت المعايير العوامل المحفزة لبعضها في ترسيخ التطور والبناء المتقدم داخل الإقليم الواحد. [4]

- **التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم:**

هي الطريقة المسلمة تطوي في طياتها للبديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا ترقية القدرات والسلوكيات الإنسانية. [5]

---

[1]– عبد المنعم شوقي، **تنمية المجتمع وتنظيمه**، بيروت، دار النهضة العربية، 1982، ص 54–55.

[2]– الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1970، ص 347.

[3]– سليمة بوزيد، **التضخم الإداري والتنمية المحلية**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، بسكرة، 2004، ص 45.

[4]– ملال حميد، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص إدارة جماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016، ص 20–21.

[5]– وفاء شيعاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، غير منشورة، ص 23.

- **نظامية:**

لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات مختصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل....وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها. [1]

إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقضي وعي والشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني. [2]

تتميز التنمية المحلية باعتمادها كل الاعتماد على أسس المبادئ الديمقراطية في العمل، كما أنها تعمل على تعبئة المحلية واكتشاف القيادات وتنمية قدرتهم القيادية في تسيير شؤون المجتمع. [3]

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية لتحقيق الأهداف المرجوة التالية:

- **إشباع الحاجات الأساسية للإفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم أساسية العلاج والأمن والسكن واللبس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها، أو تخفيف من حدتها كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والتحقيق داخل المجتمع مع توفير إمكانية التطلع لما هو أفضل. [4]
- تمكن الجماعات المحلية بالتدخل المكثف في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المساهمة في تغيير السلوك التنموي للأفراد الوحدة المحلية، وذلك من خلال المشاركة في العمل التنموي على مستوى وحداتهم وتعتبر هذه التغيرات هدفا رئيسا لممارسة عملية التنمية المحلية. [5]

---

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **تنمية (اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 73.

[2]– عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية** بالجزائر– دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010–2011، ص 48.

[3] – Reginald byron lacol enterprises on the north Atlantic margin: selected contributions to the fourteenth international seminar on marginal regions (ashgate: edition illustee1999), p.58.

[4]– فؤاد بن غضبان، **ممارسات وفاعلون**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة1، 2015، ص 31.

[5]– أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، 2009، ص 15.

- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير وأساليب أكثر فاعلية وكفاءة في مجالات السياسية.
- التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. [1]
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي. [2]
- التصدي ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية (الجريمة والعنف، السرقة، المخدرات...) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة، وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (الزراعة_صناعة_خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر والعائلات، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود. [3]
- **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة في الدخل من أولى أهداف التنمية المحلية فزيادة الدخل الحقيقي في أي مجتمع محلي تحكمه عوامل كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات المادية والفنية للمجتمع المحلي والدولة ،فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي. [4]
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمجتمعات السكانية ،خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدرجيا. [5]

---

(1)– سعودي محمد، **اثر برنامج دهم النمو على التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2007، ص 14.

(2)– رشيد سالمني، **اثر تلوث البيئة والتنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006، ص 88.

(3)– أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 13، 2009، ص 52–54.

(4)– وانية رابح أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية– دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1998–1999، ص 30–31.

(5)– خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، ص 28.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المحلية.

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكامل، وتصبح بذلت منهجا ناقصا باعتبار إن تنمية المجتمع هي عملية شمول و توازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

1- مبدأ الشمولية.

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافي والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين. [1]

2- مبدأ التكامل.

يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى انه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية الحضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر،كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي. [2]

3- مبدأ التوازن.

يعني هذا لمبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها. [3]

3- مبدأ التنسيق.

يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لان ذلك يؤدي إلى تضيع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل محاولات كثيرة لإعمال المبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من أثارها. [4]

إن توافر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

---

[1]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 67.

[2]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 68-69.

[3]- السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 56.

[4]- المرجع نفسه، ص 56.

المطلب الرابع: ركائز التنمية المحلية ونماذجها.

أولا: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في المشاركة الشعبية وتكامل مشروعات الخدمات وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفراد المجتمع المحلي والاعتماد على موارد المالية والبشرية المحلية.

1- المشاركة الشعبية.

يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. [1]

2- تكامل مشروعات الخدمات.

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.[2]

3- الإسراع إلى الوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع.

ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجيب اختيار تلك مشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها. والعقبة التي يوجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة.

---

[1]- السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 57.

[2]- المرجع نفسه، ص 57.

ومتى قامت الثقة في المعاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين. [1]

4- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية.

ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب تغير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع.فاستعمال الموارد المألوفة،في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية.

فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة. [2]

ثانيا: نماذج التنمية المحلية.

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

1- النموذج التكاملي.

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف، حضر، مناطق صحراوية) فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستثارة. [3]

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة.

---

[1]- بودانة كمال، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية- دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح- الجلفة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014، ص 80.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية- الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات**، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 48.

[3]- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية- دراسة في اجتماعات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 190-191.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفة من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة. [1]

2- النموذج التكييفي.

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كون أن برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي ولكن الخلاف بينهما يمثل في كون النموذج التكييفي يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال الإشارة إلى الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، كما لا يتطلب هذا النموذج استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم لأنه قابل للتنفيذ في ظل أي نوع منه، ويكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

3- نموذج المشروع.

هناك اختلاف بين نموذج المشروع وبين النموذجين وذلك لكون هذا الأخير يطبق فدي منطقة جغرافية معينة لذا خصوصياتها المتميزة ومن أمثلة هذا النموذج مشروع الجزيرة بالسودان.

ويرى بعد المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القوي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، والمقصود هنا المناطق المحلية. [2]

المطلب الخامس: برامج ومشروعات التنمية المحلية.

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات في ما يلي[3]:

1- **برامج عمرانية:** تشمل هذه البرامج.

- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع.
- تشجيع المشاركة في المشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها، وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.
- أشغال الطرق والمطارات.
- إنشاء جسور، السدود.

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 26.

[2]- وانية رابح أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية- دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1998-1999، ص 27.

[3]- محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 195-196.

2- **برامج صحية:** تشمل هذه البرامج:

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان ب أهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة

3- **برامج الاجتماعية:** وتشمل هذه البرامج:

- إنشاء دور الحضانة.
- أنشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعدة الأسرة في زيادة دخلها.
- تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات المحلية.

4- **برامج تعليمية:** وتشمل هذه البرامج:

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.
- التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع.

5- **برامج ثقافية:** وتشمل هذه البرامج:

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الإحداث الجارية.
- إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على الاطلاع والثقافة.

6- **برامج زراعية:** وتشمل هذه البرامج:

- فتح مسالك الفلاحة وفك العزلة على مناطق ذات طابع فلاحي.
- توسيع المساحات الخضراء.
- انجازات قنوات السقي.

7- **برامج خدمية:** وتشمل هذه البرامج:

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي ...الخ.
- إعادة تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية.
- إعادة تأهيل المناطق الحضرية.

8- **برامج صناعة وتشمل هذه البرامج:**

- توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة.
- تهيئة المناطق الصناعية.
- انجاز وحدات صناعية تستوعب عدد لا بأس به من اليد العاملة تهدف هذه البرامج والمشروعات إلى تلبية الحاجات المطلوبة من الأفراد غير أن نجاح هذه البرامج والمشروعات لن يتأتى له النجاح دون مساهمة الهيئات المحلية فيها وحرصها على تنفيذها.

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر.

عرض رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تقريرا مصورا عن الأرياف ومناطق الظل المحرومة والمهشمة في الجزائر أثناء لقاء الحكومة مع الولاة في 16 و17 فيفري 2020، وأمر الحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإحصاء هذه المناطق واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإحداث التنمية في مناطق الظل.

المطلب الأول: مفهوم مناطق الظل.

لقد ظهر مصطلح مناطق الظل في الجزائر بعد لقاء الحكومة مع الولاة في 16.17 فيفري 2020 حيث قام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتكلم عن المناطق المهمشة والمعزولة التي تفتقر لأدنى متطلبات وشروط الحياة مثل الكهرباء، الماء، والغاز، الطرق، المدارس الخ ولقد حاولت الدولة جاهدة تحقيق التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية لمواطنين الذين يعيشون في تلك المناطق.

هذا المصطلح الذي برز إعلاميا وَبقوة في الآونة الأخيرة بعد خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في اجتماع الحكومة–الولاة، وَأصبح مصطلح سياسي وَاجتماعي واقتصادي، وَيقصد به أي مناطق الظل–تلك المناطق المعزولة وَالنائية وَالمُهَمَّشة وَالمحرومة من التنمية، هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سَهْبِيَّة أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات. وَتُعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية وَالمسالك الريفية، الربط بشبكات الكهرباء الريفية وَالغاز الطبيعي، نقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب، وَفي الجانب التعليمي وَالصحي فعدم وجود مدارس وَمرافق صحية نهائيا أو موجودة وَلكنها مغلقة، وَفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وَتقدم خدمات سيئة وَغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وَخلل واضح في التوازن الإقليمي. [1]

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدم الرعاية الصحية، إضافة إلى بعد مراكز التعليم وغياب شبه تام لوسائل الترفيه. [2]

---

[1]– موسى بن فردي (1 أفريل 2020)، **مناطق الظل_التوجيه الحكومي الجديد.**
https://www.elhiwar.dz.com/opinion. 2021/07/25

[2]– عطاف قدادرة (22 أكتوبر 2020)، **مناطق الظل في الجزائر – تنظيم إجراءات تبون لإخراجها من التهميش.**
https://www.indepentarabic.com. 2021/07/25

يمكن تعريف مناطق الظل أيضا على أنها المناطق واسعة تعيش على هامش التنمية بدون مرافق، بدون خدمات وبدون مقومات الحياة، وهي مناطق منها ما هو بعيد عن المدن ومنها ما هو في قلب مدن كبرى وقريب من مناطق حضرية من مستحيل تصور أن التنمية تغيب فيها. [1]

يقصد بها المناطق النائية، كما تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية، مما أدى إلى خلق مناطق جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية وعلى متطلبات الحياة اليومية، مما خلف تداعيات قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية وأصبحت تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها. [2]

وتعريف هذا المصطلح يعني ضبط النطاق الجغرافي لفضاءات سكانية لا تتوفر على المرافق الضرورية وبعيدا عن متطلّبات الحياة اليومية. [3]

من خلال التعريفات السابقة يمكنا القول عن مناطق الظل هي تلك المناطق بعيدة عن دوائر المسؤولين ومرافق الضرورية ويدفع سكانها ثمن هذا البعد والعزلة، حيث تعاني من عدد كبير من المشاكل، حيث تتميز هذه المناطق بعدم توفر أدنى شروط الحياة.

المطلب الثاني: تنمية مناطق الظل في إطار برنامج رئيس الجمهورية، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.

ضمانا لحق المواطن في الإعلام وقصد إرساء قواعد الشفافية في إدارة الشأن العام، تشرع الوزرة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في نشر حصيلة نشاطاتها لسنة 2020 خاصة تلك المتعلقة بتحسين الإطار المعيشي للمواطنين والتكفل بانشغالاتهم حيث أن تنمية مناطق الظل إحدى التزامات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والتي شكلت صلب تعليماته بمناسبة اجتماع الولاة في فيفري وأوت 2020 كما خصتها خطة عمل حكومة بالأولوية للقضاء على الفوارق التنموية عبر جميع ولايات الوطن، حيث تم ضبط مخطط تنموي استراتجي يهدف لتلبية احتياجات السكان للمياه الصالحة للشرب وتعميم ربط الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وفك العزلة عن مواطني المناطق النائية والجبلية وتحسين ظروف التمدرس للأطفال حيث ثم الإحصاء ما يلي[4]:

---

[1]– محمد سي بشير، (10 فيفري 2021)، **مناطق الظل في الجزائر – النجاح والفشل**.
https://www.alaraby-co-uk.cdn.ompproject.org. 2021/07/25

[2]– وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل**، المجلة السياسية العالمية، المجلد5، العدد الخاص 1، السنة 2021، ص 11.

[3]– جمال اوكلي، **الحكامة المحلية** يومية الشعب الجزائري، 22 جوان 2020
https://www.ech-chaab.com/ar. 2021/8/13

[4]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020.
https://www.interieur.gov.dz. 15/8/2021

- عدد المناطق الظل المحصاة 13587 منطقة يبلغ عدد سكانها 8 ملاين نسمة ما يعادل 20% من عدد الإجمالي لسكان.
- إجمالي عدد المشاريع المحددة 32700 مشروع يحتاج إلى تمويل.
- تم تحديد 480 مليار كتكلفة للمشاريع المسجلة في مناطق الظل المحصاة.
- تسجيل 12841 مشروع تم تمويله بمبلغ مالي قدره 188.42 مليار دج.
- تم استلام فعلي لـ7276 عملية من أصل 8143 مسجلة بعنوان 2020 بنسبة تقدر بـ89.35%.

1- **عدد المشاريع التنموية في مناطق الظل حسب القطاعات:**

جدول رقم (01): عدد المشاريع التنموية التي تحتاج لتمويل حسب القطاعات.

القطاعات الفرعية	عدد المشاريع الممولة
فك العزلة	1641عملية
تمويل بالمياه الصالحة للشرب	1409عملية
تحسين ظروف التمدرس	1028عملية
التطهير	1026عملية
ربط بشبكة الكهرباء	685عملية
الإنارة العمومية	482عملية
التمويل بالغاز	392عملية
الصحة الجوارية	250عملية
مساحات الترفيه	231عملية
مخاطر طبيعية	60 عملية
التغطية الامنية	45عملية
النقل العمومي	23عملية
مكافحة التصحر	2عملية

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020.

2- **حصيلة انجاز برنامج مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي:**

تم إحصاء ما يلي:

أ- **تمويل بالمياه الصالحة للشرب:**

- تعزيز شبكة المياه بإنجاز 2700كم جديدة.
- إعادة تأهيل 495 كم.
- ربط أكثر من 173 ألف منزل بشبكة المياه واستفادة ما يقارب 870 ألف نسمة.

ب- **التطهير:**

- تأهيل 1100كم من شبكة التطهير.
- ربط أكثر من 79 ألف منزل بالشبكة واستفادة ما يقارب 398 ألف نسمة.

ج- **الطاقة الكهربائية:**

- انجاز 2180كم جديد من شبكة الكهرباء.
- ربط أكثر من 33 ألف منزل بالكهرباء و استفادة ما يقارب 166 ألف نسمة.
- تجهيز 2531 منزل بـ 860 لوحة شمسية.

د- **الإنارة العمومية:**

- الانجاز ما يعادل 600 كم جديد ة من شبكة الإنارة العمومية.
- إعادة تأهيل 253 كم.

م- **التمويل بالغاز:**

- إنجاز 2055 كم جديدة من شبكة.
- تمويل أكثر من 56 ألف منزل بالغاز.
- استفادة ما يقارب 284 ألف نسمة.

ن- **فك العزلة:**

- دعم شبكة الطر ق بإنجاز 1323 كم جديدة وإعادة تأهيل ما يفوق 2800 كم – فتح 884 كم من مسالك بالمناطق المعزولة.

هـ- **ظروف التمدرس:**

- انجاز 84 مطعم مدرسي وإعادة تأهيل 51 مطعم أخر.
- استفادة أكثر من 186 ألف تلميذ.
- دعم حظيرة النقل المدرسي بـ 471 حافلة جديدة.
- استئجار 515 حافلة.
- إنجاز 375 قسم و تأهيل 298 مدرسة.

و- **الصحة الجوارية:**

- إنجاز 32 قاعة علاج جديدة وإعادة تأهيل 175 قاعة أخرى.
- فضاءات الترفيه.
- إنجاز 225 فضاء للترفيه. [1]

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في مناطق الظل.

[1]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020. https://www.interieur.gov.dz.15/9/2021

تعاني مناطق الظل على مستوى الحدود الجزائرية مجموعة من المشاكل حالت دون تحقيقها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المنشودة، وهو ما ساهم في خلق حالة من عدم الرضا لدى المواطنين المحليين بخصوص عمل الهيئات الرسمية (الجماعات المحلية، السلطات المركزية) بخصوص مسالة تحقيق التنمية المحلية على مستوى تلك المناطق. ويمكن حصر أهم هذه العوائق في النقاط التالية[1]:

1- **ضعف الموارد المحلية:**

حيثُ تعاني جل مناطق الظل الحدودية في الجزائر من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، إذ أن أكثر من 50 % من البلديات الموجودة في الحدود لا تغطي مداخليها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين، مّما يجعلها قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة عملية إنجازها. وهو ما يؤدي بها وبصفة تلقائية إلى التوجه نحو ميزانية الدولة، بغية تسديد وتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، خاصة وأن قانون البلدية الجديد رقم 10/11 لا يتنافى وقضية دعم الدولة لوحداتها المحلية (البلدية) بالأموال الكافية لانجاز المشاريع على مستوى أقاليمها؛ ويعود سببُ ضعف الموارد المالية المحلية على مستوى مناطق الظل الحدودية إلى مجموعة من السباب متمثلة أساسا في ضعف البنيان الصناعي والزراعي وكذا البنيان السياحي.

2- **ضعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة:**

ويكمن جوهر هذا العنصر في غياب الاستغلال النسب للميزة التنافسية للمحيط التنموي لمناطق الظل الحدودية، حيث لم تترجم ولايات الحدود كافة إمكانياتها المادية والاقتصادية والبشرية لخدمة التنمية على كافة المناطق وفي جميع المستويات بل ركزت على بلديات دون أخرى، مما أنتج العديد من البلديات الفقيرة البعيدة عن أبسط مظاهر التنمية المحلية، وهو ما أدى إلى خلق اللاتوازن بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية داخل إقليم كل ولاية حدودية.

3- **مشاكل تنظيمية وتقنية**

تتجسد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على مستوى المناطق الحدودية، فالجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة أمر أساس ي وضروري لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها، وبذلك فإن لامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في تلك المناطق، ولا تؤدي دورها نظرا لسلبياتها المرتبطة بعدم وجود ترابط وتماسك بين أجهزة الإدارة من جهة، وكذلك قلة التأطير فيما يخص مسألة الإشراف على المهام من جهة أخرى.

4- **مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:** Reasons for human ressources

---

[1]- بن عمراوي عبد الدين، **مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد الخاص1، 2021، ص 268-270.

إن ما يمكن قوله عن وضعية الموارد البشرية على مستوى مناطق الظل الحدودية والجماعات الإقليمية في الجزائر بصفة عامة أنها سيئة، نظرا لمجموعة من السباب؛ منها ما هو مرتبط بالسياسات التشغيلية على المستوى المحلي من جهة، ومنها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل إصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية المحلية (خاصة المنتخبين) من جهة ثانية، ويُمكن حصر أهم السمات التي تتميز بها الموارد البشرية على مستوى الجماعات الإقليمية في خاصيتين رئيسيتين هما: التضخم الكمي والنقص النوعي.

5- **كثرة العوائق الإدارية:**

إن أهم المعوقات من الناحية الإدارية تتمثل أساسا في:

- بيروقراطية التسيير، حيث نجد أن هناك بطئ شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع تنموي معين.
- التهرب من تحمل المسؤولية، حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيههم وتسهيل الإجراءات لهم.
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية، حيث تقوم البلديات بإعداد البطاقات التقنية لجميع المشاريع المقترحة بطريقة متسرعة وغير مدروسة وفي ظرف وجيز، وذلك أخر كل سنة مباشرة بعد تلقيها لمراسلة مصالح الوصاية المكلفة بهذا الملف وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وتأخر تنفيذ المشاريع لما يترتب عن ذلك من مشاكل أهمها:
- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم توفير الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج.
- عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.
- عدم وصف جميع الوثائق المرفقة والناقصة في ملفات العروض.
- عدم احترام الآجال الخاصة بمراحل تنفيذ الأشغال.
- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.
- حدوث خلافات ومنازعات مع مؤسسات الانجاز غالبا ما تكون لصالح هذه الأخيرة.
- التأخر في إقفال العمليات التي تم إنجازها كليا لسباب بيروقراطي.

الخلاصة:

من خلال ما سبق طرحه في هذا الفصل حيث تم دارسة أهم الأسس والمفاهيم الأساسية التي تدور حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية، حيث تعتبر الجماعات المحلية الهيئة الحكومية المكلفة بإدارة التنمية على المستوى المحلي حيث توفير التمويل اللازم لتسيير المشاريع التنموية، فالتنمية المحلية هي تقوم على أساس تحسين الإطار المعيشي في مناطق عديمة التنمية والمتضررة التي تعاني من عدة مشاكل تنموية وتعتبر كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية حيث تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة المناطق.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية برج بوعريريج.

تمهيد:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث من خلال تقديم المفاهيم الأساسية والتعرض لأهم عناصر التنمية المحلية والجماعات المحلية، وفي هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على الواقع، من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج، والتي نسعى من خلالها إلى معرفة إمكانيات بلدية برج بوعريريج وواقع وأهم المشاريع التنموية بمناطق الظل فيها.

المبحث الأول: تقديم بلدية برج بوعريريج.

تسعى بلدية برج بوعريريج جاهدة لإعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية والارتقاء بالمجتمع المحلي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة وأن البلدية قادرة على توفير الإمكانيات اللازمة التي تجعل طموحها أمرا مشروعا.

المطلب الأول: التعريف ببلدية برج بوعريريج.

بوعريريج مدينة جزائرية تقع شرق العاصمة، وهي مركز الولاية التي تحمل نفس الاسم، تسمى اختصارا لدى العامة البرج كما تلقب بعاصمة البيبان أو عاصمة الإلكترونيك، تقع على ارتفاع 928 م على مستوى سطح البحر، يبلغ عدد سكانها حوالي 251 ساكن بحساب التجمعات السكانية القريبة من محيط المدينة بئر صنب وبومرقد وعوين زريقة وقرية لاشبور، المدينة تحتل موقعا استراتيجيا فهي تعد بوابة الشرق الجزائري وهمزة وصل محاذية لمنطقة القبائل الصغرى (بجاية) ومجاورة للحضنة (المسيلة) وقريبة من الوسط الجزائر عبر طريق السيار شرق غرب. [1]

تبلغ مساحة بلدية برج بوعريريج 81.10 كم^2، ويبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالي 195728 نسمة حسب إحصائيات 2019 وتبلغ الكثافة السكانية 2413,4 ساكن/كم^2.

تأسست بلدية البرج سنة 1870/12/03م تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية آنذاك وهذا عند بلوغ عدد سكان مدينة البرج من أصل أوربي إلى 400 نسمة وكمقر للدائرة سنة 1957م تحت وصاية عمالة سطيف لأن في السابق بلدية البرج كانت تحت وصاية عمالة قسنطينة، وفي التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 أصبحت بلدية البرج مقر ولاية.

لقد شهدت مدينة البرج عدّة مراحل تعاقبت على إثرها ونذكر منها الحضارة النوميدية والحضارة الرومانية والتركية. ويعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك والعثمانيين حيث تعني كلمة البرج المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة. أما برج بوعريريج فتختلف حوله الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوذه نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج اسم برج عروج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمى برج بوعريريج. [2]

وقد شهدت مدينة برج بوعريريج هيمنة لا تزال شواهدها إلى حد الآن ونذكر منها[3]:

- أثار تاريخية في بعض أجزاء المدينة تركت من طرف الأتراك.
- برج المقراني في مركز المدينة.
- العمارة الاستعمارية التي تظهر جليا في البنك الجزائري الدولي وبعض منازل الفرنسيين المعمرين.

---

[1] - https://ar.m.wikipedia.org. 13/09/2021

[2]– مصلحة الترخيص بالبلدية، 2021.

[3]–منتديات ستار تايمز 2021/9/13 https//:www.startimes.com.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج.

يعتبر المواقع الجغرافي من أهم الضوابط المؤثرة في نمو المدينة ومرد ذلك إلى تأثيره المباشر على حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة.

وأفضل المواقع هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من العلاقات الخارجية مع المناطق المحيطة بها والتي تضمن ديمومتها وتطورها. وتبرز أهمية بلدية برج بوعريريج في كونها تقع في الشمال الشرقي للجزائر تبعد عن العاصمة بـ 243 كم وعن مدينة سطيف بـ 67 كم غربا وعن ولاية مسيلة بـ 58 كم شمالا وعن ولاية بجاية بـ 175 كم جنوبا وعن ولاية البويرة بـ 100 كم شرقا، لذا فهي تعتبر كمفترق للطرق بين الشمال والجنوب وبين الشرق والوسط الجزائري وتقاطع لعدة طرق.

تقع بلدية برج بوعريريج في الجهة الغربية من الهضاب العليا الشرقية، حيث تتمركز قلب الولاية تقريبا ويحدها:

- من الشمال الغربي بلدية مجانة واليشير.
- من الجنوب بلدية حمادية.
- من الشمال الشرقي كل من بلديتي حسناوة وسيدي مبارك.
- من الجنوب الشرقي بلدية العناصر. [1]

كما يعرف بالموقع الإقليمي أو الموقع النسبي، فمدينة البرج تنتمي إلى الهضاب العليا الشرقية، منحصرة بين السلسلتين الجبليتين قي الشمال الصحراوية وفي الجنوب جبال الحضنة وبموقعها هذا تحتل مدينة البرج أهمية كبرى بالنسبة للقطر الجزائري لكونها تعتبر محطة عبور من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

المناخ ببلدية ولاية البرج

تتميز بلدية الولاية بمناخ قاري يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاء، تعرف تساقط كثيف لثلوج خاصة في الجهة الشمالية، مما يؤدي إلى انقطاع الطرقات وصعوبة في مرور خاصة على طريق رقم5، أما الجهة الجنوبية شبه جرداء فتلقي قدرا ضئيلا من الأمطار.

التضاريس:

تقسم تضاريس بلدية ولاية برج بوعريريج الى ثلاث مناطق:

أ- **منطقة الهضاب العليا:**

تمتد من سلسلة البيبان غربا إلى سد عين زادة شرقا يحدها من الشمال مرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة ومن الجنوب جبال معاضيد والتي يميزها الطابع الفلاحي.

[1]- مصلحة الترخيص بالبلدية، 2021.

ب- منطقة الجبلية:

تتشكل المنطقة الجبلية لشمال الولاية من سلسلة البيبان التي تمتد من أولاد سيدي إبراهيم غربا إلى برج زمورة شرقا وسلسلة الجبال الجنوبية برج الغدير ورأس الوادي.

ج- منطقة السهلية:

تشكل الجنوب الغربي للولاية وهي عبارة عن أراضي خفيفة ذات طابع فلاحي ورعوي يعبر في جزء منها الواد لخضر الشيء الذي يساعد على زراعة الخضروات والأشجار المثمرة. [1]

الشكل رقم (01): خريطة بلدية برج بوعريريج.

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

[1] – https://ar.m.wikipedia.org. تاريخ الاطلاع 2021/9/13؟

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.

سوف نعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج. [1]

الشكل رقم (02): الهيكل التنظمي لبلدية برج بوعريريج.

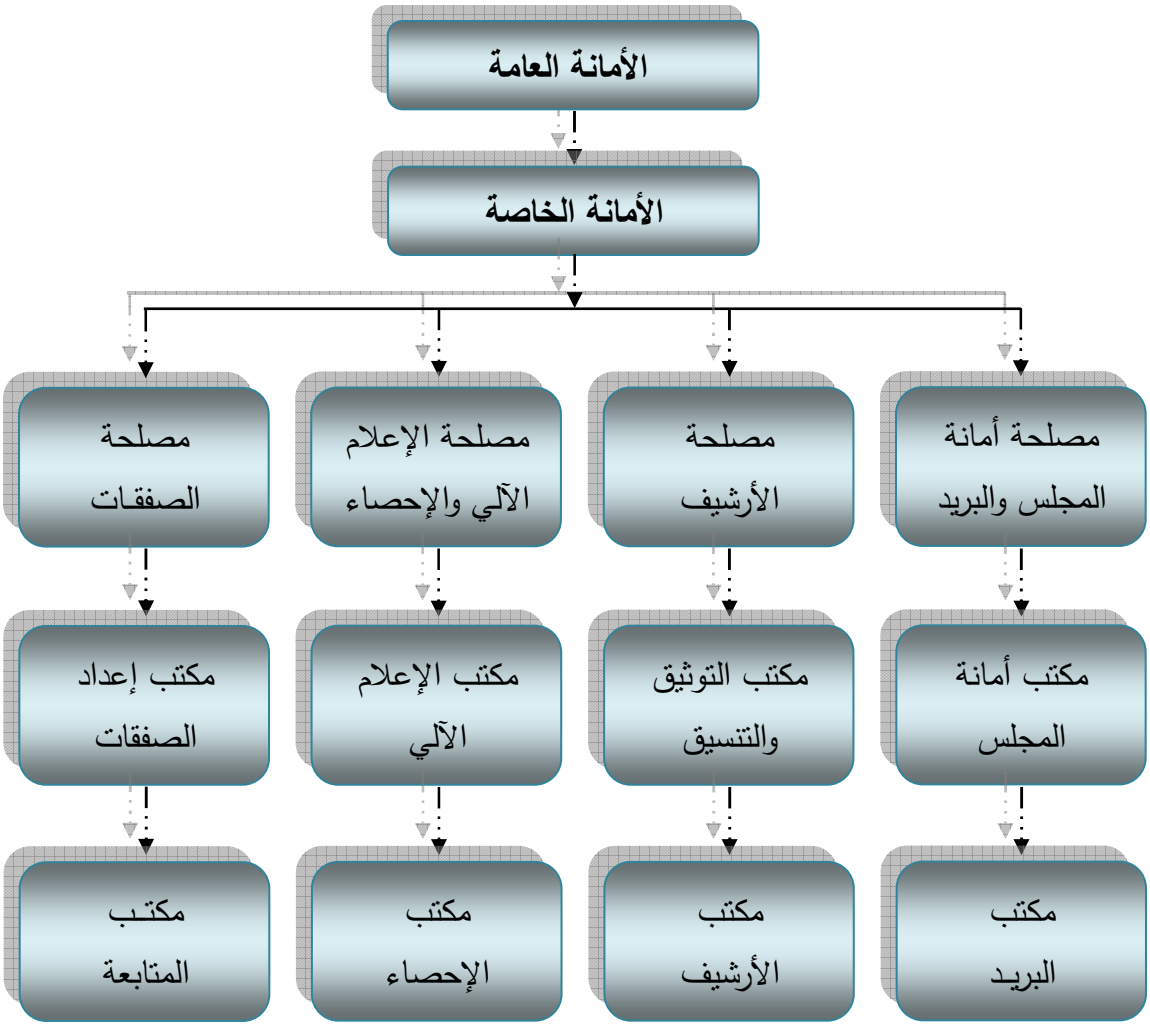

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة.

[1]– مصلحة بلدية برج بوعريريج، مديرية الأمانة العامة، 2016

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج.

تعتبر التنمية المحلية من بين أسس الضرورية التي سعت الدولة من أجل تحقيقها خاصة في مناطق المحرومة والمعزولة التي تفتقر لأدنى شروط الحياة، وتبعا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ووزير الأول ووزارة الداخلية قامت ولاية برج بوعريريج بإحصاء مناطق متضررة وعديمة التنمية في المنطقة، وبهذا الصدد تولت الجماعات المحلية دور كبير في تحقيق التنمية بمناطق الظل، حيث قامت بإحصاء دقيق للاحتياجات التنموية للمواطنين وقامت بانجاز عدّة المشاريع تنموية فيما يخص ذلك من أجل تحسين الإطار المعيشي والتكفل بالاحتياجات الضرورية للمواطنين.

المطلب الأول: إحصاء مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

أولا نتطرق إلى إحصائيات مناطق الظل في الولاية بصفة عامة وبعدها نسلط الضوء على إحصائيات مناطق الظل ببلدية برج بوعريريج.

في إطار الإستراتيجية الرامية إلى تسلط الضوء على مناطق الظل والتكفل بالاحتياجات الأساسية لقاطنيها تم تسطير مخطط عمل أثمرت نتائجه إلى غاية نهاية 2020 على ما يلي:

- عدد مناطق الظل المحصاة 487 منطقة.
- عدد المناطق المتكفل بها 352 منطقة.
- عدد العمليات المسجلة والمموّلة 894 عملية منها 722 عملية منتهية.
- عدد السكان المستفيدين 264.960 نسمة. [1]

لقد تم إحصاء ما لا يقل عن 11 منطقة ظل ببلدية برج بوعريريج حسب ما أعلم من طرف مصالح البلدية وأوضح ذات المصدر بأنه تم تحديد احتياجات هذه المناطق التي تعاني من مشاكل تنموية عديدة، على غرار توفير المياه الصالح للشرب وتحسين الخدمات الصحية وتهيئة الطرقات وأضافت ذات المصالح بأن العملية التي تشرف عليها لجنة التقنية لا تزال متواصلة لإحصاء المناطق المعزولة وتحديد احتياجاتها التنموية الأساسية لسكان تلك المناطق ومن ثمة تم إعداد مخططات عمل تسمح بتسجيل مشاريع ستستجيب لتطلعات مواطني تلك المناطق وذلك وفق تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث تمّ إحصاء في بلدية برج بوعريريج ما يلي:

- عدد مناطق الظل المحصاة 11 منطقة.
- عدد المناطق المتكفل بها 11 منطقة.
- عدد العمليات المسجلة والمموّلة تفوق 36 عملية منها 22 عملية منتهية وباقي عمليات في طور الانجاز. [2]

---

[1]– مصلحة الترخيص، مصلحة الأمانة العامة بولاية برج بوعريريج، 2021.

[2]– مصلحة المديرية التقنية ببلدية برج بوعريريج، 2021.

الجدول رقم (01): عدد مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

الرقم	منطقة الظل
01	عوين زريقة
02	دهيسة
03	بئر صنب
04	واد المالح
05	عين بن عمران
06	سوليت
07	عين سبيكة
08	لا شبور
09	بلبعبوش
10	قرية الجنوبية
11	الكركار

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات المقدمة.

يمثل الجدول السابقة إحصائيات عدد مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج، حيث يوجد أكثر من 11 منطقة ظل ببلدية برج بوعريريج تعاني من مشاكل تنموية عديدة، على غرار توفير مياه الشرب وتحسين الخدمات الصحية وتهيئة الطرقات، حيث لا تزال لجنة تقنية تشرف على إحصاء جميع مناطق الظل الموجودة وتحديد احتياجاته التنموية.

المطلب الثاني: واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

لقد تم الإحصاء من طرف السلطات ومصالح البلدية وولاية برج بوعريريج عدد المشاريع التنموية الواجب القيام بها وانجازها في مناطق الظل المحصاة، وتمّ تحديد الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتلك المناطق من خلال مخطط استراتجي تنموي.

أولا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عوين زريقة

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عوين زريقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عوين زريقة.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	انجاز وتجهيز مطعم مدرسي مدرسة بوبترة السعيد	2019	فيفري 2019	مديرية التجهيز العمومية– قطاعي	05 أشهر	8800000,00	100	40	أشغال منتهية
02	إنجاز مقاطع من شبكة مياه الشرب	2019	/01/18 2020	ميزانية البلدية	03 أشهر	19254200,00	100	80	أشغال منتهية
03	توسيع شبكة الكهرباء	2019					100		أشغال منتهية
04	إنجاز شبكة تطهير	2019	/12/31 2019	مديرية الموارد المائية csgcl	10 أشهر	316300000,00			
05	إعادة تأهيل الفرع البلدي	2019	/09/29 2019	ميزانية البلدية	03 أشهر	8706867,05	100	80	أشغال منتهية ومسلمة
06	إنجاز دورة المياه بمدرسة عميروش محند أمزيان+ترميمات	2019	/11/25 2019	ميزانية البلدية	03 أشهر	4780463,00	100	80	أشغال منتهية
07	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية حبوش حسين تجزئة بيزيد			csgcl					
08	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية دريسي			csgcl					
09	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية شواطر فيصل			csgcl					
10	الربط بشبكة الكهرباء			csgcl					

	المجموعة السكنية عجير جمال +بن صغير وليد							
11	انجاز 04 غرف للمحولات الكهربائية	2019	/06/15 2020	ميزانية البلدية	03 أشهر	4146569,28	100	86	على وشك النهاية
12	انجاز محول كهربائي					1200000,00			في انتظار إعداد الوثائق التعاقدية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة عوين زريقة، حيث استفادت من تسجيل 12 مشروع في منطقة اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة وكذا مصادر تمويلها بين ما مصدر ميزانية البلدية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومديرية التجهيز العمومية ومديرية الموارد المائية، وقد قدر مجموع الأغلفة المنفقة حوالي 345859299.3 دج.

قامت البلدية بتمويل أربعة مشاريع والانتهاء منها خلال سنتي 2019-2020، تباينت بين إنجاز مقاطع من شبكة مياه الشرب وإعادة تأهيل الفرع البلدي وإنجاز دورة المياه بمدرسة عميروش + ترميمات وكذا إنجاز 4 غرف للمحولات الكهربائية، وقد عرفت نسبة إنجازها ماديا 100 % وماليا 80% وقد حاز المشروع المتعلق بإنجاز مقاطع من شبكة مياه الشرب على الحصة الأكبر بمبلغ مالي قدره حوالي 19254200.00 دج.

قام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هو الآخر بتمويل أربعة مشاريع وفي الوقت الحالي لا يتوفر التمويل وذلك بسبب الإجراءات الإدارية كبيروقراطية التسيير حيث نجد أنّ هناك بطئ شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع تنمويُ معين، وعدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.

قامت مديرية التجهيز العمومية بتمويل المشروع المتعلق بانجاز وتجهيز مطعم مدرسي خلال سنة 2019 وقد عرفت نسبة الانجاز 100% ماديا، إلا أنّ نسبة إنجازه المالية لا تزال منخفضة بـ 40%.

قامت مديرية الموارد المائية بتمويل المشروع المتعلق بإنجاز شبكة التطهير وقد حاز على الحصة الأكبر من مبلغ مجموع الأغلفة المالية المنفقة بـ 316300000.00 دج.

أما المشروعين الآخرين المتعلقين بإنجاز محول كهربائي وتوسيع شبكة الكهرباء لا يتوفر تمويل في الوقت الحالي وذلك بسبب ضعف الموارد المحلية وانعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية وعدم تحكم في تحديد تكلفة المشروع.

حضت منطقة عوين زريقة بعدد كبير من المشاريع لكونها منطقة تتمتع بتجمع سكاني حضري ثانوي كبير يبلغ عدد البنايات فيها أكثر من 100 بناية فيها عدد سكان يفوق 2000 نسمة كبير وقريب من التجمع السكاني الحضري الرئيسي.

ثانيا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عين بن عمران

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عين بن عمران من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عين بن عمران.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تأهيل وتزفيت الطرق	2019	/01/14 2020	ميزانية البلدية	05 أشهر	40965750,00	100	80	أشغال منتهية
02	دراسة وإنجاز مكتب بريدي مع سكن وظيفي			البلدية Pcd	20 شهرًا	33137000,00	100	95	أشغال منتهية ومسلمة
03	الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	2020	/05/19 2020	Pcd	45 يوم	3569000,00	100	83	أشغال منتهية
04	تهيئة قرية عين بن عمران وبئر صنب	2019	/08/24 2020	Csgcl	07 أشهر	69674500,00	40	19.5	أشغال جارية
05	تأهيل شبكة الصرف الصحي	2020	/06/02 2020	Csgcl	20 يوم	3968000,00	100	100	أشغال منتهية ومسلمة
06	الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية، طريق مزدوج اتجاه عين بن عمران	2019	/01/18 2020	ميزانية البلدية	03 أشهر	46534950,00	100	100	أشغال منتهية
07	إنجاز حجرة إطعام بمدرسة سمارة الذزوادي	2019		Csgcl	05 أشهر	10456941,29	10	0	
08	الربط بشبكة الكهرباء عين بن عمران			csgcl		7724000,00	100		أشغال منتهية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة عين بن عمران (تابعة لبلدية برج بوعريريج) حيث استفادت من تسجيل ثمانية مشاريع اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة وكذا مصادر تمويلها بين ما مصدر ميزانية البلدية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وقد قدر مجموع الأغلفة المالية المنفقة حوالي 21603,30 مليار دج.

قامت البلدية بتمويل أربعة مشاريع خلال سنتي 2019-2020، تباينت بين تأهيل وتزفيت الطرق والربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وتوصيل الإنارة العمومية وكذا إنجاز مكتب بريدي، وقد عرفت نسبة إنجازها ماديا 100 %، في حين ماليا لم يتم تسوية بعضها بعد؛

قام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هو الآخر بتمويل أربعة مشاريع في ذات الفترة، وقد حاز المشروع المتعلق بتهيئة القرية الرابطة عين بن عمران وبئر صنب الحصة الأكبر بمبلغ مالي قدره حوالي 69674500,00 دج، إلا أنّ نسبة إنجازه المادية والمالية لا تزال منخفضة كما تجاوزت الفترة المحدد لإنجازه والتي تعود لحدوث خلافات ومنازعات مع المؤسسات الانجاز، شأنه في ذلك شأن مشروع إنجاز مطعم مدرسي الذي لم يرى بعد النور من الناحية المادية بنسبة إنجاز صفرية وذلك بسبب المشاكل التنظيمية والتقنية وعدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.

المشروعان الآخرين الممولان من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تم الانتهاء منهما حيث بلغت نسبة إنجازهما المادية والمالية 100% ويتعلق الأمر بربط منطقة عين بن عمران بالكهرباء وكذا تأهيل شبكة الصرف الصحي، حيث تم صرف 7724000,00دج، و3968000,00 دج على المشروعين بالتوالي.

ثالثا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل واد المالح

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل واد المالح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة واد المالح.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	الربط بشبكة الكهرباء	2019		مديرية الطاقة_قطاعي		45381013,64	100		أشغال منتهية
02	إنجاز مطعم مدرسي	2019		م_تجهيزات_ عمومية_ قطاعي	04 أشهر	10600300,00	/		مشروع مسلم
03	إنجاز 3غرف للمحولات الكهربائية	2020	/06/15 2020	ميزانية البلدية	04 أشهر	3029347,62	100	100	أشغال جارية
04	إنجاز 3غرف للمحولات				04 أشهر	4140129,00	20		أشغال جارية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول السابق معطيات حول الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة واد المالح حيث استفادت من تسجيل أربعة مشاريع تنموية في المنطقة، اختلف قطاعاتها باختلاف متطلبات والاحتياجات المواطنين المنطقة وكذالك مصادر التمويل بين مصدر ميزانية البلدية أو مديرية التجهيزات عمومية–قطاعي أو مديرية طاقة–قطاعي وقد قدر مجموع الأغلفة المالية المنفقة حوالي 63150790.26 دج.

قامت مديرية الطاقة بتمويل مشروع واحد، وقد حاز هذا المشروع المتعلق بربط بشبكة الكهرباء على الحصة الأكبر بمبلغ مالي قدره حوالي 455381019.64دج، وقد وصلت نسبة الانجاز ماديا 100% في حين ماليا لم يتم تسويتها.

قامت مديرية التجهيزات العمومية بتمويل مشروع واحد بمبلغ مالي قدر حوالي 10600300.00 دج المتعلق بإنجاز مطعم مدرسي إلا أنّ نسبة الانجاز المالية والمادية لم تذكر.

قامت البلدية بتمويل مشروع واحد خلال سنة 2020 بمبلغ مالي قدره حوالي 3029347,62دج وقد عرفت نسبة الإنجاز ماديا وماليا 100%، أما المشروع الرابع لا يتوفر على تمويل حاليا.

رابعا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بئر صنب

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بئر صنب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة بئر صنب.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	إعادة تأهيل الفرع البلدي		/01/14 2020	Pcd		8000000,00	100		
02	تهيئة وتزفيت الطريق الرابط بين المجمع المدرسي وبئر صنب	2019	/07/05 2019	ميزانية الابلدية	03 أشهر	11799016,60	100	100	أشغال منتهية
03	إعادة تأهيل المجمع الرئيسي لشبكة التطهير لمركز بئر صنب من نهج عريبي لخضر إلى الطريق السيار	2020	/08/25 2020	Pcd	03 أشهر	7448000,00	100		أشغال منتهية
04	إنجاز شبكة التطهير بئر صنب	2020	/06/02 2020	Pcd	03 أشهر	7575000,00	100	73	أشغال منتهية
05	إنجاز 10 سكنات ريفية	2019		مديرية السكن، قطاعي.		7000000,00	90		في طور الإنجاز
06	انجاز مطعم مدرسي بالمجمع المدرسي الجديد بئر صنب	2020	مديرية التجهيز	مديرية التجهيزات العمومية قطاعي		11000000,00			في طور الإنجاز
07	إنجاز غرفة محول كهربائي حصة 1	2020		ميزانية بلدية		1009885,00	100		أشغال منتهية
08	ربط حي السلام بشبكة المياه			Csgcl		81,13172477	100		
09	دراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز 2قاعات للدراسة للطور الابتدائي			Psd		600000.00	100		
10	إنجاز غرفة محول كهربائي حصة 2					958829,40	0		تنصيب الورشة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة بئر صنب حيث استفادت من تسجيل 10 مشاريع تنموية بمنطقة اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات وحاجيات سكان المنطقة وكذا مصادر تمويل بين مصدر ميزانية البلدية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية أو مديرية التجهيزات العمومية أو مديرية السكن، وقد قدر مجموع الأغلفة المالية حوالي 73963208.81 دج.

قامت البلدية بتمويل ستة مشاريع تنموية خلال سنتين 2019-2020 وتم الانتهاء منهم، تباينت بين إعادة تأهيل الفرع البلدي وتهيئة وتزفيت الطريق الرابط بين المجمع المدرسي وبئر صنب وإعادة تأهيل المجمع الرئيسي لشبكة التطهير وانجاز شبكة التطهير بئر صنب وانجاز غرفة محول كهربائي ودراسة وانجاز وتجهيز 2 قاعات للدراسة وقد عرفت نسبة انجازها ماديا 100% في حين ماليا لم يتم تسوية بعضها بعد.

قامت مديرية السكن بتمويل المشروع المتعلق بانجاز 10 سكنات ريفية بمبلغ مالي قدره حوالي 7000000.00دج إلا أن نسبة انجازه المادية والمالية منخفضة كما تجاوزت الفترة المحددة للانجاز وسبب ذلك يعود لعدم كفاية المبالغ المالية والمشاكل المتعلقة بالموارد البشرية.

قامت مديرية التجهيزات بتمويل المشروع المتعلق بانجاز مطعم مدرسي بمبلغ مالي قدره 11000000.00دج حيث لم يرى نور من الناحية المادية والمالية.

قام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هو الأخير بتمويل المشروع الذي حاز على الحصة الأكبر المتعلق بربط حي السلام بشبكة المياه بمبلغ مالي قدره 13172477.81 دج.

خامسا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عين سبيكة

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل عين سبيكة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عين سبيكة.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	دراسة وإنجاز تطهير عين سبيكة	2019	/	مديرية المواد المائية	03 أشهر	6694940,00	100	20	دراسة منتهية
02	الاستفادة من البناء الريفي لـ 3 حصص من الحصة 20/2019	2019	/	مديرية السكن قطاعي		2100000,00	/		في طور الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة عين سبيكة، حيث استفادت من تسجيل مشروعين اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة وكذالك مصادر تمويل بين مصدر مديرية السكن أو مديرية الموارد المائية وقد قدر مجموع الأغلفة المالية المنفقة حوالي 8794940.00 دج كما نلاحظ أن منطقة عين سبيكة حظيت بمشروعين وذلك لكون المنطقة منطقة مبعثرة لا تعتبر ضمن المناطق الحضرية، عدد البنايات فيها أقل من 100 بناية حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها بـ 324 نسمة لذلك المشاريع توزّع وتحدّد حسب نوع المنطقة الحضرية وعدد سكانها وعدد البنايات فيها.

قامت مديرية الموارد المائية بتمويل مشروع واحد المتعلق بتطهير عين سبيكة بمبلغ مالي قدره حوالي 6694940.00 دج وقد عرفت نسبة انجازها ماديا 100% ماليا وماليا لا تزال منخفضة 20%.

قامت مديرية السكن بتمويل المشروع المتعلق بالاستفادة من البناء الريفي بمبلغ مالي قدره حوالي 2100000.00دج إلا أنّ نسبة الانجاز المادية والمالية صفرية وذلك بسبب نقص معدات والعتاد وبسبب الظروف الصحية، جراء تطبيق إجراءات الوقاية من انتشار وباء "كورونا" (كوفيد-2019) الذي أثر على عملية سير المشروع.

سادسا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل سوليت.

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل سوليت من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة سوليت.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تهيئة وتزفيت الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 5 وسوليت	2019	/10/27 2019	ميزانية البلدية	05 أشهر	33439000,00			أشغال منتهية
02	إنجاز مطعم مدرسي بمدرسة جيراني مداني	2019	/08/19 2019	مديرية التجهيزات العمومية_ قطاعي	06 أشهر	898222122,08			باقي التجهيز
03	إنجاز شبكة تطهير للجهة الشرقية سوليت	2020		ميزانية البلدية		30000000,00			تنصيب الورشة
04	الاستفادة من البناء الريفي لـ 2 حصص من الحصة 20/2019	2019		مديرية السكن قطاعي		1400000,00			في طور الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة سوليت، حيث استفادت من تسجيل أربعة مشاريع اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة وكذا مصادر تمويل بين ميزانية البلدية ومديرية السكن أو مديرية التجهيزات العمومية، وقد قدّر مجموع الأغلفة المالية المنفقة حوالي 963061122 دج.

قامت البلدية بتمويل مشروعين خلال سنتين 2019-2020، تباينت بين تأهيل وتزفيت الطرق وانجاز بشبكة التطهير للجهة الشرقية لسوليت.

قامت مديرية التجهيزات العمومية بتمويل المشروع المتعلق بإنجاز مطعم مدرسي وحاز على الحصة الأكبر بمبلغ مالي قدره 89222122.08 دج.

قامت مديرية السكن بتمويل المشروع المتعلق بالاستفادة من البناء الريفي بمبلغ مالي قدره 1400000.00 دج إلاّ أنّ نسبة الانجاز لا تزال صفرية وذلك بسبب كثرة العوائق الإدارية وعدم توفر التمويل اللازم، بسبب الظروف الصحية، جراء تطبيق إجراءات الوقاية من انتشار وباء "كورونا" (كوفيد-2019) الذي أثر على عملية سير المشروع بشكل جيد.

سابعا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل لاشبور

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل لاشبور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة لاشبور.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	تزويد بالمياه الصالحة للشرب مجموعة سكان بن شبيرلاشبور	2020	/06/02 2020	Pcd		1255000,00	100	90	أشغال منتهية ومسلمة
02	ترميم وتجهيز المطعم المدرسي حروز الطاهر	2019	/11/03 2019	ميزانية البلدية	شهر و05 أيام	4780463,00	100	100	أشغال منتهية ومسلمة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة لاشبور، حيث استفادت من تسجيل مشروعين في المنطقة بغلاف مالي قدره 6035463 مليار دج اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات سكان المنطقة، حيث قامت البلدية بتمويل مشروعين خلال سنتي 2019-2020 تم الانتهاء منهما حيث بلغت نسبة إنجازهما المادية والمالية 100% ويتعلق الأمر بترميم وتجهيز المطعم الذي حاز

على الحصة الأكبر من التمويل وكذا بتزويد بالمياه الصالحة للشرب، حيث تم صرف 4780463.00 دج، و1255000.00 دج على المشروعين بالتوالي.

ثامنا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل الكركار

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل الكركار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة الكركار.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	الربط بشبكة الكهرباء في ثلاث مناطق	2020		مديرية الطاقة_قطاعي		40789528,26	100	90	أشغال منتهية
02	إنجاز 3 غرف للمحولات الكهربائية	2020	/06/15 2020	ميزانية البلدية	05 أشهر	3029347,62	100	0	في طور الإنجاز
03	الاستفادة بالبناء الريفي 2 حصص من حصة 20/2019	2019		مديرية السكن_قطاعي		1400000,00			في طور الإنجاز
04	بناء 3 غرف للمحولات الكهربائية حصة 2					3200000,00	0		تعيين المقاولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة كركار، حيث استفادت من تسجيل أربعة مشاريع اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات سكان المنطقة وكذا مصادر تمويل بين مصدر ميزانية البلدية أو مديرية السكن أو مديرية الطاقة، وقد قدر مجموع الأغلفة المالية حوالي 48418875.88 دج، قامت البلدية بتمويل المشروع المتعلق بانجاز 3 غرف للمحولات الكهربائية وقد عرفت نسبة الانجاز ماديا 100% كما تجاوزت الفترة المحدّدة للإنجاز حيث لم يرى النور من الناحية المالية بنسبة الانجاز صفرية وذلك بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة لتمويل.

قامت مديرية الطاقة بتمويل المشروع المتعلق بالربط بشبكة الكهرباء في ثلاث مناطق بمبلغ مالي قدره 40789528.26 دج وقد عرفت نسبة الإنجاز 100% ماديا و90% ماليا.

قامت مديرية السكن بتمويل المشروع المتعلق بالاستفادة من البناء الريفي بمبلغ مالي قدر حوالي 1400000.00 دج لا تزال عملية في طور الانجاز لوجود عدّة عراقيل عدم كفاية المبلغ المالي أما

المشروع الأخير حدّد غلافه المالي بـ 3200000.00 دج لكن في الوقت الحالي ليتوفر تمويل بسبب الظروف التي تعيشها البلاد من أزمات وأمراض ونقص المقاولين.

تاسعا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل دهيسة

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل دهيسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة دهيسة.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	الاستفادة من البناء الريفي 5 حصص من حصة 20/2019	2019	11/04/ 2019	مديرية السكن_قطاعي		3500000,00			في طور الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعطيات.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة دهيسة، حيث استفادت من تسجيل مشروع واحد في منطقة بغلاف مالي قدره حوالي 3500000.00 دج حيث قامت مديرية السكن بتمويل هذا المشروع المتعلق بالاستفادة من البناء الريفي، حظيت المنطقة بمشروع واحد وذلك لكونها منطقة صغيرة مبعثرة بعيدة عن التجمع السكاني الحضري، عدد البنايات فيها أقل من 100 بناء لا تزال العلمية في طور الانجاز لعدّة أسباب.

عاشرا: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل القرية الجنوبية

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل القرية الجنوبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة القرية الجنوبية.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	دراسة وإنجاز مطعم مدرسي					12000000,00			إعادة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة قرية الجنوبية حيث استفادت من تسجيل مشروع واحد بغلاف مالي قدره حوالي 12000000.00 دج المتعلق بإنجاز مطعم مدرسي، ولقد تمت إعادة دراسة وتقييم للمشروع وذلك بسبب نقص المعدات والعتاد ونقص الموارد المحلية للتمويل.

لا يتوفر التمويل في الوقت الحالي لهذا المشروع حظيت المنطقة بمشروع واحد لكونها منطقة صغيرة وعدد سكانها قليل وتبلغ الكثافة السكانية فيها بأقل من 3400 نسمة وعدد البنايات فيها قليلة.

إحدى عشر: واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بلبعبوش

يمكن توضيح واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بلبعبوش من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة في منطقة بلبعبوش.

رقم	اسم لعملية	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة مصدر التمويل	مدّة الإنجاز	الغلاف المالي	نسبة الإنجاز		ملاحظات
							المادية	المالية	
01	إنجاز جسر الرابط بين حي بلبعبوش وتجزئة 560 قطعة	2019	/11/04 2019	ميزانية البلدية	03 أشهر	11610592,00	100		أشغال منتهية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول السابق الوضعية المالية والمادية للمشاريع المنجزة بمنطقة بلبعبوش، حيث استفادت من تسجيل مشروع واحد بغلاف مالي قدره حوالي 11610592.00 دج، قامت البلدية بتمويل هذا المشروع خلال سنة 2019 المتعلق بإنجاز الجسر الرابط بين حي بلبعبوش وتجزئة 560 قطعة وتم الانتهاء منه حيث بلغت نسبة إنجازه المادية 100%.

نلاحظ أنا المنطقة حظيت بمشروع تنموي واحد وذلك لكون المنطقة منطقة مبعثرة لا تعتبر من ضمن المناطق الحضرية، عدد بناياتها أقل من 100 بناية والكثافة السكانية للمنطقة لا تتعدى 324 نسمة.

المبحث الثالث: معوقات تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في برج بوعريريج والحلول المقترحة.

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية في بلدية برج بوعريرج

واقع التنمية المحلية لا يعكس تماما حجم هذه المجهودات، وذلك نظرا للكثير من المعوقات والمشاكل التي تواجهها أغلب البلديات مما قلص من فعالية دورها في إحداث التنمية التي يتطلع إليها المواطنين ومن خلال ذلك نتطرق إلى أهم العراقيل والصعوبات التي تتصدى لعملية التنمية المحلية في الجزائر عامة وبرج بوعريريج خاصة.

1- **العراقيل الاقتصادية:** تتمثل في:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعدم الانسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا متسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هذه البلديات ومساهمتها في كل ميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسير مصالحها.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية.
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على أملاك العقارية والمنقولة.
- عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.
- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية. [1]
- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لا يتجاوز 30 بالمائة من خارج المحروقات.
- شكلة النقل خاصة في المدن الكبرى، ذلك لقلة الطرق السريعة ورداءة معظمها.
- ضعف القاعدة الصناعية وضعف إستراتيجية التحكم في الميدان.
- نقص الحوافز المادية والمعنوية في مجال الاستثمار المحلي.
- انعدام المؤسسات المالية المساهمة في التفعيل الاقتصادي والجبائي.

---

[1]- أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، مصر دار لينا للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 78.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. [1]

2- **العراقيل الاجتماعية:** تتمثل في:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي. [2]

3- **العراقيل السياسية:** تتمثل في:

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية. [3]
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي"اللامركزية" هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية.
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعني الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية و التشريعية. [4]

---

[1]- حاج أعمر أمحند، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعلها- دراسة حالة بلدية فناية الماثن بولاية بجاية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسة، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2015/2014، ص 49.

[2]- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص 254.

[3]- براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 86.

[4]- بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر (حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية)**، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية للتنمية والبحث الجامعي، العدد5، الجزائر، 2009، ص 5.

4- **العراقيل الإدارية:** وتتمثل في:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لان استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تدويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحلين. [1]

والجزائر كذلك تعاني مشاكل إدارية تعيق مسار التنمية المحلية على وجه الخصوص، والإدارة المحلية على وجه العموم، نظرا للغموض الموجود في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركز والهيئات المحلية، فمن خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية، تتضح لنا الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى اتساعها وتدخلها في شتى الأنشطة والمجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية...وغير ذلك، إن إلا هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بسلطة الرقابة الوصائية من طرف المركز. [2]

5- **المعوقات التنظيمية:**

من أهم المعوقات التي تتصدي للعمليات التنموية على المستوي المحلي في الجزائر، المعوقات التنظيمية المتمثلة أساسا فيما يلي:

- بيروقراطية التسيير أو البطء في الإجراءات الإدارية وكثرتها للحصول على رخصة إنجاز وتنفيذ المشاريع.
- التهرب من المسؤولية، إذ نجد إن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المستقبلية لمختلف البرامج التنموية.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار نقص الوعاء العقاري.
- عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات العمومية.
- عدم احترام الآجال الخاصة في تنفيذ المشاريع.

---

[1]- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، **استراتجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس، 2008، ص 5.

[2]- نور الدين يوسفي، "**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2008/2000، دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة_بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2009/2010)، ص 38.

- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية. [1]
- بالإضافة إلى غياب العقار الصناعي ووجود مساحات غير متهيئة وغير ممدودة بشبكات توزيع الغاز الطبيعي، وضعف الميزانية الخاصة بتهيئة هذه المساحات، ناهيك عن عدم احترام الشروط الوارثة في دفتر الشروط من طرف بعض المستثمرين لاسيما بالنسبة للمدة المقررة لإنجاز المشاريع. [2]

6- **المعوقات الفنية:**

تعاني الكثير من البلدان العربية، وعلى غرار الجزائر من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية، فهناك قضايا عديدة تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها وتدريبها وتأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات والانخفاض في مستوي الكفاءة، إضافة إلى قلة المهندسين والمتخصصين العاملين في المؤسسات المحلي _البلدية والولاية_ تعتبر من المشاكل التقليدية التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر ولازالت. [3]

إن تجاهل المسؤولين للمواطن وعدم وضعه في الحسبان، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، من أكبر العوائق التي تتصدي للتنمية المحلية، فجوهر التنمية المحلية هو مدى مشاركة المجتمع المحلي في وضع الخطة وتنفيذها فهو تكريس لمبدأ الديمقراطية التشاركية، والاضطلاع بحاجيات ورغبات المواطن.

فمن الضروري مشاركة الجماهير في العمليات التنموية، ووضع وتنفيذ الخطط التنموية التي تعتبر من البرامج التي تلبي مختلف رغباته، كما تعمل على تقليص الجوارية وتقليص الفوارق الاجتماعية، لأنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الجهوية، فتجاهل المشاركة سرعان ما يؤدي إلى فتور حماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤدي بالنهاية إلى توقف كلي للأنشطة والبرامج التنموية، وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم. [4]

ففي الجزائر مثلا وبالرغم من النص القانوني في قانوني البلدية والولاية، فالمادة 26 من القانون 11/10[5] تنص على ما يلي: « جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية

---

[1]- خيضر خنفري، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 220-221.

[2]- عبد الوهاب غزالي، "**التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس**، مذكرة نهاية الدراسة (المدرسة الوطنية للإدارة_الجزائر، إدارة محلية، 2006)، ص 38.

[3]- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، دراسة تقييمية للفترة 2008/2000، نفس المرجع السابق، ص 58.

[4]- رضا ونية اشرف، "**معوقات التنمية المحلية،دراسة ميدانية ولاية سكيكدة**"، رسالة ماجستير، ، معهد علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري_قسنطينة، 1999/1998، ص 121.

[5]- قانون 11-10، مؤرخ في 2011/06/03، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية ، العدد37، الصادر بتاريخ 03 جوان 2011، المادة 26، ص 9.

كل مواطن معني بموضوع المداولة »، كما تنص كذلك المادة 26 من القانون 07/12[1]، تنص على ما يلي:

تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي "علنية"، إذن فمن الملاحظ إن جلسات الهيئات المحلية تكون علنية ومفتوحة لحضور مواطني البلدية والولاية، كما هو الحال في النصوص القانونية السالفة الذكر، إلا أنها تتم بعيدة عن أي مشاركة شعبية، ولا يحضرها إلا القليل، مما يفقد تلك النصوص القانونية من قيمتها

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ببرج بوعريريج.

بالنظر إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه الجماعات المحلية، حيث نحاول في هذا المطلب إعطاء أهم الحلول المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية التي تساهم بصورة فعالة في تحقيق التنمية المحلية.

- **1- الإصلاح المالي:** وتظهر هذه الإصلاحات في منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية وزيادة الاستثمارات في المحليات كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، وأن ينص ذلك في الدساتير القائمة والقوانين ونظم الإدارة المحلية، وأن تتولى الهيئات المحلية تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها قانونا وأن تتصرف فيها بمعزل عن تدخل السلطة المركزية. [2]

كما يتطلب الأمر كذلك تطوير وتعزيز قدرات الجماعات المحلية على زيادة تنويع مصادر مداخلها وايرادتها المحلية وذلك بإدخال إصلاحات جوهرية على سياستها الضريبية وتطوير آليات تقديرها وجبايتها، تقليل الإعفاءات الضريبية وتحسين طرق وأساليب المراجعة الداخلية، عصرنة الإدارة الجبائية والنظام الضريبي يعزز فعالية وعدالة الضرائب المفروضة على المستوى المركزي أو المحلي. [3]

بالإضافة إلى إصلاح الأملاك وتمتينها والتي تعتبر ضعيفة في معظم الهيئات المحلية ولذلك وجب إعادة الاعتبار لها من خلال تحديدها بدقة والتحكم في تسييرها.

- كما أنه يجب على الهيئات المحلية بإشراك القطاع الخاص في نشاطاتها وتثمينه وتشجيعه لتخفيف أعباءها وتنمية مصادرها المالية، فاستطاعة القطاع الخاص ارتياد العديد من المجالات

---

[1]- قانون 12-07، مؤرخ في 2012/02/21، المتعلق **بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012، المادة 26، ص 11.

[2]- غانم عبد الغاني، "**العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء والمدن، 2011، الجزائر، ص 140.

[3]- **تقرير الأمم المتحدة** حول "سياسات الإبداع وممارسة الحكم المحلي"، 1996، ص 7.

الخدمية التي ظلت حكرًا على الجماعات المحلية وتأديتها بصورة أفضل من حيث الكم والكيف.[1]

وهنالك ظروف موضوعية لابد من توفرها لتشجيع القطاع الخاص لدخول المجالات الخدمية والتنموية للجماعات المحلية، أهمها توفير الإطار القانوني الملائم، وذلك بإصدار التشريعات القانونية التي تحمي كافة المستثمرين والتقليل من الإجراءات القانونية، إضافة إلى توفير البنى التحتية والكوادر الوطنية المؤهلة. [2]

2- **توازن العلاقة بين الحكومة والإدارة المحلية:** حيث يظهر ذلك من القوانين والتشريعات المسيرة

لعمل الجماعات المحلية، حيث هنالك اختلال واضح في العلاقة بين المركز والأطراف (الإدارة المحلية) مما أضر كثيرا بهذه الأخيرة، وعرقل مسيرتها، وتصحيح هذا الاختلال يعتبر الخطوة في طريق الإصلاح وتطوير نظام الإدارة المحلية في الجزائر. بالإضافة إلى الإصلاحات المالية المذكورة سابقا التي تساعد في إعادة التوازن المطلوب، فإنه لابد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وتقسيم وتوزيع السلطات بينهما بصورة واضحة بحيث لا تتعدى أي منهما على صلاحيات الأخرى، إضافة إلى تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين كافة المستويات للامركزية[3]. حيث لابد من النص القانوني الصريح الواضح في الدستور وقوانين الإدارة المحلية على اختصاصات وصلاحيات كل مستوى من مستوى الإدارة المحلية، بحيث تنتهي ظاهرة التنازع في لاختصاصات والصلاحيات، مع ضرورة أن يصاحب هذا التوزيع والتنظيم توزيع عادل في الكوادر والإطارات البشرية المتمثلة في الإداريين والتنفيذيين والكتاب العامين وضرورة الالتزام بها. [4]

3- **الإصلاح الهيكلي والإداري:** فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي والإداري وتحسين بيئة أعمال الهيئات المحلية وأيضا لابد من إعادة في حكم وإعداد البلديات سواء عن طريق تجميعها ووضعها في بلديات أكبر حجما وذلك عملا بمبدأ اقتصاديات الحجم الذي بموجبه تقل التكاليف أو تزيد ونعطي مثال على ذلك بتجربة جنوب إفريقيا حيث تم تقليص إعداد البلديات من 800 بلدية إلى 300 بلدية وفقا لقانون ترسيم حدود البلديات لعام 1998 [5] وفقا لتقرير

---

(1)– عبد العزيز عبد الكريم، "**دور القطاع الخاص في تنمية المدن العربية**"، ورقة مقدمة في ندوة دمشق، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000، ص 12.

(2)– رشيد احمد عبد اللطيف، **التخطيط للتنمية**، مصر، المكتبة الجامعية، 2001، ص 19.

(3)– مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 53-54.

(4)– سلمان ولد حامدون، **مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية:**
http://www.hardiscussion.com/hr18879.htmeuz.

(5) – Sophie Boutillier et autre, développement durable et responsabilité social des acteur, paris: le harmattan, 2009, p15.

منتدى الدول حول السياسات الإبداعية وممارسة الحكم المحلي فإن عملية إصلاح الجماعات المحلية تتطلب معالجة كافة أوجه البيروقراطية، تبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين وحسم أي تضارب وازدواجية في اختصاصات المسؤولين، توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة، توفير المعلومات اللازمة في سرعة وسلامة اتخاذ القرارات المتابعة والرقابة، تحديث الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارة المحلية.

4- **تفعيل المشاركة الشعبية:** لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة لابد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي، يمكن للجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي وذلك عبر مجالس الحكم المحلي المنتخبة، ويرتبط ذلك على درجة الانفتاح في النظام السياسي ومستوى المشاركة الذي يسمح بها النظام السياسي. (1)

5- **الحوكمة المحلية كآلية لتفعيل التنمية المحلية:**

الحوكمة المحلية هي الأسلوب الحديث في تسيير الجماعات المحلية، بحيث تقوم على جملة من الإجراءات الفعالة في التسير، من خلال:

- **الشفافية:** في التسيير عبر نشر المداولات وحرية الوصول إليها إضافة إلى الشفافية في عقد الصفقات العمومية وفي المشاريع، وإطلاع المواطنين والسماع لانشغالاتهم واستقبالهم دوريا، بقصد خلق علاقات طيبة وودية بين الهيئات المحلية والمواطنين.
- **الرقابة:** تفعيل الرقابة سواء الرقابة الحكومية عبر الهيئات المختصة أو المتسلسلة إضافة إلى تفعيل الرقابة الشعبية من خلال قبول شكاوي المواطنين والإصغاء إليها
- **استخدام التكنولوجيا والرقمنة الإدارية:** سواء في الإعلانات أو في تلقي المقترحات أو حتى في التفاعل وكشف التجاوزات
- **المسائلة:** وعدم التراخي والتهاون مع التجاوزات في التسيير وفي تبديد المال العام، وقطع الطريق أمام المتكاسلين، وهذا بتشجيع وتفعيل العمل المحلي سواء الرسمي أو الشعبي
- **إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية:** من خلال إشراك الجمعيات الأهلية سواء جمعيات الأحياء أو الجمعيات المتخصصة في الصحة العمومية أو في الثقافة أو الموروث الحضاري أو الشبابية أو حتى الدينية وجمعيات المساجد، فاتخاذ القرار المحلي يجب أن يكون بالاستشارة والمشاركة قصد ضمان النجاح والاستفادة.

(1)- عبيرات مقدم عبد العزيز، **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع11، 2007، ص 200.

6- تفعيل الجباية المحلية كوسيلة لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر:

تعرف الجباية المحلية في الجزائر نوعا من التسيب نتيجة جملة من الاختلالات، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية، إن وجود هذه الإختلالات تنعكس سلبا على الحصيلة الضريبية للجماعات المحلية ما يقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي فإن عناصر إصلاح هذا النظام ترتكز أساسا على ما يلي:

- **توسيع الوعاء الضريبي:** يقصد بذلك أن تصل الضريبة إلى عدد أكبر من دافعيها من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخول أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة، وينبغي أن يكون توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها هو الهدف الرئيسي لأي مبادرة للإصلاح الجبائي فعادة ما تجبى ضرائب مرتفعة السعر مفروضة على وعاء ضيق، مما يشجع على التهرب الجبائي ويضر بعدالة النظام الضريبي، ومن أمثلة ذلك إجراء مسح كامل للحضيرة العقارية للبلديات عن طريق التنسيق مابين أعوان الإدارة الجبائية ومصالح البلديات للتحكم أكثر في العناصر الجبائية الخاضعة للرسم العقاري ورسم التطهير، ومن شأن توسيع الوعاء الجبائي أن يولد إيرادا أعلى، وأن يوفر معاملة ضريبية متماثلة لمختلف الأنشطة والأفراد عندما تتماثل ظروفهم الاقتصادية، كما أن توزيع العبء الضريبي بين فئات الدخل المختلفة يحسن أيضا من صور التمييز الضريبي التي تفيد الأغنياء في الجزء الأغلب منها، وكذلك العمل على إدماج الاقتصاد غير الرسمي وتنظيمه بهدف زيادة الحصيلة الجبائية وذلك عن طريق تقديم تحفيزات جبائية لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنجاز استثمارات منتجة ومولدة لمناصب الشغل.
- **التقليل من الإعفاءات الضريبية:** عند تصميم السياسات الجبائية ولمواكبة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، يتعين أن تتم الموازنة بين ما يقترن بهذه التدابير من مكاسب وخسائر متوقعة وذلك بإعادة النظر في الإعفاءات السخية التي تحرم الدولة عامة والجماعات المحلية خاصة من الكثير من الإيرادات فكثيرا ما تنهمك الحكومة في منافسة جبائية مع دول أخرى عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب في حين لا تولي اهتماما كافيا للنظام الجبائي الذي يواجه المستثمر المحتمل في وطنه.

7- إشراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني كآلية لتفعيل التنمية المحلية:

يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل كبير في دعم التنمية المحلية عبر المساهمة في تمويل النشاطات، ماليا ولوجيستيكيا عبر توفير الوسائل وأدوات العمل التطوعي، كحملات التنظيف والتشجير والتزيين وحماية البيئة ودعم المعوزين والنشاطات ذات الصلة بالتضامن إضافة إلى إمكانية تمويل البرامج والفعاليات والنشاطات الثقافية والرياضية والدينية وغيرها من المبادرات التي تعمل على دعم التنمية المحلية والارتقاء بمستويات العيش لدى الأفراد، إضافة إلى أن القطاع الخاص في جانبه المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية يمكنه دعم التنمية عبر خلق وظائف محلية تساهم في

الحد من البطالة، هذا من جهة أما من جهة المجتمع المدني نجد أن للجمعيات دور كبير في تفعيل التنمية المحلية، بحيث أن للجمعيات النشطة دور كبير في خدمة المجتمع عبر آليات العامل التضامني التطوعي، فالكثير من الجمعيات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية كدعم الفقراء والمعوزين والأرامل والأيتام، يمكن أن تساهم في دعم الجهود المنوطة بالجماعات البلدية سواء كانت البلدية أو الولاية، هذا بالإضافة إلى الجمعيات

ذات الطابع البيئي أو جمعيات الأحياء والتي تقوم بأدوار مهمة في خدمة المحيط والنظافة وحملات التشجير وتزيين، بالإضافة أيضا للجمعيات الشبابية والنسوية والحرفية التي تدعم المواهب والحرف والصناعات التقليدية والسياحة وغيرها من النشاطات التي تصب في الصالح العام وتدعم التنمية المحلية وتساعد في جهد الجماعات المحلية. [1]

ومن خلال ما سبق ذكره عن معوقات وحلول بصفة عامة سنذكر المعوقات التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج التي تؤثر على عملية سير المشاريع التنموية بشكل جيد:

- بعد بعض المناطق عن مقر بلدية برج بوعريريج كمنطقة عين سبيكة مما يصعب ويحد من تنمية المنطقة.
- قلة اليد العاملة المتخصصة وعدم كفاءتها مما يؤثر سلبا على برامج التنمية على مستوى بلدية برج بوعريريج.
- تأخر صدور بعض الوثائق التي تتعلق بالمشروع المراد إنجازه مما يؤخر المشروع عن مدة الإنجاز.
- قلة المقاولات القادرة على انجاز المشاريع في وقتها، وهو أهم سبب في عرقلة سير المشروع، إضافة إلى نقص الخبرة في الإنجاز المشاريع التنموية مما أدى إلى نتائج سلبية.
- عدم وجود مقاولات ذات مستوى عالي يسبب في عرقلة المشاريع التنموية التي لها علاقة بالبناء والأشغال العمومية إضافة إلى نقص مواد البناء خاصة المواد الأولية في بعض الأوقات، مما يؤخر سير انجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالبناء. [2]

---

[1]– عبد اللاوي عبد السلام، **مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة**، مجلة التنمية المحلية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لحضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد5، جوان 2018. ص 46-47.

[2]– مصلحة الترخيص بلدية برج بوعريريج، 2021.

الخلاصة:

لقد تم تطرق في هذا الفصل إلى معرفة واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج وذلك من خلال قيام بتقديم لمحة تاريخية عن بلدية برج بوعريريج وذلك من خلال دراسة تاريخ نشأتها و الهيكل التنظيمي للبلدية ،ولقد تولت البلدية دور كبير وهام في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، حيث قامت بالعديد من الانجازات والإسهامات الاقتصادية من اجل تحقيق التنمية على المستويات المحلية والإقليمية، وتتمثل هذه الانجازات في قيام مصالح الولاية ولبلدية بإحصاء عدد مناطق الظل المعزولة والمهمشة التي تفتقر لأدنى متطلبات الحياة وتحديد الاحتياجات المواطنين وانشغالاتهم في تلك المناطق، حيث قامت سلطات بوضع مخطط الاستراتجي لتنمية تلك المناطق المتضررة وعديمة التنمية من أجل تحقيق توزيع العادل في التنمية والقضاء على الفوارق التنموية عبر مختلف المناطق رغم المشاكل والصعوبات التي واجهتها البلدية في تحقيق التنمية.

خاتمـة

من خلال ما سبق يتضح أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر التنمية المحلية أحد أهم الأدوات في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى الأقاليم المحلية، بحيث تهدف لخدمة الأفراد وتحسين الإطار العيش الكريم لهم، عبر توفير الخدمات الضرورية والأدنى متطلبات الحياة من كهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب والمراكز الصحية والتعليم وغيرها من حاجات الضرورية وهذا بفضل الجهود والأعمال المبذولة من طرف الجماعات المحلية (البلدية) رغم الصعوبات والمعوقات التي وجهتها لذا يجب تفعيل النصوص القانونية ومنح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية من اجل تحقيق التنمية وانجاز المشاريع التنموية وتوفير الموارد المالية والمادية الضرورية ووجود إرادة سياسية ووجود حقيقي لما يسمى اللامركزية الإدارية بكل مقوماتها.

أولا: النتائج

- يجب توفر الموارد المالية الكافية للجماعات المحلية حتى تقوم بوظائفها ومهامها وتحقق التنمية المحلية.
- تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب، وهذه المشاكل تحد من فعالية وكفاءة التنمية.
- الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى الاستقلالية أكثر في تسير شؤونها ويجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية.
- التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها إلى جانب ذلك إدارة كفؤة وفعالة ومساندة حكومية وشعبية واعية.
- بالرغم من الاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، إلا أن الدولة ما تزال تملك سلطة القرار وبالتالي المساس باستقلالها المالي.
- رغم ما تم انجازه من مشاريع تنموية ونشاطات ببلدية برج برعريريج والتي تمتعت بالايجابية إلا هناك تأخر كبير في بعض المشاريع المنجزة .
- قلة اليد العاملة المتخصصة وعدم كفاءتها مما يوثر سلبيا على انجاز المشاريع التنموية في بلدية برج بوعريريج في مناطق الظل المتضررة.
- استفادت منطقة عوين زريقة بعدد كبير من المشاريع التنموية لقربها من تجمع الحضري.
- بعد بعض المناطق في البلدية عن مقر البلدية كمنطقة عين سبيكة، مما يصعب ويحد من تنميتها.
- نقص مقاولات الانجاز ،وعدم وجود مقاولات مستوى عالي يسبب عرقلة المشاريع وتحديد شروط قابلية الاستفادة من المشاريع التنموية وك‌ا تحديد المشاريع المستعجلة.
- كما تمت الإشارة إلى إن تسجيل المشاريع الكبيرة لا يسمح بالتكفل السريع بالاحتياجات المستعجلة للمواطنين ،فضلا عن أن الأولوية في اختيار المشاريع لا تلبي في بعض الأحيان

توقعات ساكنة مناطق الظل ،وسجل المشاركون أيضا التأخر في الانتهاء من بعض المشاريع الصغيرة بسبب ثقل الإجراءات الإدارية أو عجز المؤسسات المكلفة بالانجاز.

- نقص التنسيق بين القطاعات وضرورة خصائص مناطق الظل.
- تنويع القدرات الاقتصادية والحرفية للمناطق الظل المعزولة.
- وضع نظام متابعة المشاريع على مستوى الولاية.
- توسيع التغطية الاجتماعية والتكفل الصحي على مستوى مناطق الظل المتضررة.

ثانيا: التوصيات

- يجب إصلاح الجماعات المحلية إصلاحا جاد وفعالا.
- تأهيل الموارد البشرية وتكوينها حسب متطلبات التنمية.
- الوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمناطق النائية وعديمة التنمية ومحاولة تحسين الإطار المعيشي.
- العمل على زيادة الدعم السكن الريفي لمحاربة النزوح الريفي.
- تثمين الثروات المحلية حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات.
- ضرورة أن تبذل البلدية أقصى جهدها أكثر من أي وقت مضى في التحكم الجيد في صرف أموالها وتمويل المشاريع.
- إنشاء مصادر تمويل جديدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي
- محاولة تفعيل البرامج التنموية للمناطق الظل.
- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية إصدار التشريعات المنظمة لها من اجل استكمال الجهود الرسمية.
- الاعتماد على الكفاءات الموجودة بولاية برج بوعريريج لتسيير عملية التنمية.
- يجب على ولاية برج بوعريريج أن تلجأ إلى استثمار المنتج للثروة وبذلك خلق موارد جديدة للبلدية برج بوعريريج.
- وضع الاستراتجيات تنموية لهذه المناطق واقتراح تسريع الدراسة المرسومة الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية الجديدة المكلفة بتسيير المدارس.
- منح ترخيص لشركة سونلغاز بنقل محطات الغاز المميع إلى مناطق الظل التي لم تزود بعد بهذه المادة.
- رفع التجميد عن رخص النقل الجماعي لتعزيز شبكة النقل في مناطق الظل.
- تعزيز التغطية الأمنية بإحياء مناطق الظل من خلال تفعيل وعصرنة المخططات الأمنية.

أفاق البحث:

اهتمت الدراسة بموضوع مهم يتمثل في الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل، إلا أن البحث في هذا الموضوع كان بشكل عام، لذلك يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدقّ تساهم في إثراء معارفنا، ما يضعنا أمام أفاق وتساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، ونقدم مجموعة من النقاط نراها جديرة بأن تكون أفاق بحث علمي جديد.

- ✓ دور الجماعات المحلية في التقليل من الفقر بمناطق الظل.
- ✓ دور الجماعات المحلية في تمويل ومتابعة المشاريع التنموية في مناطق عديمة التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- **الكتب:**

1- أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مصر دار لينا للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

2- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

3- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية- الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

4- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

5- ألسبتي وسيلة، التمويل المحلي والتنمية المحلية-صندوقي الزكاة والوقف، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

6- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تنمية (اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

8- خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2005.

9- رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002.

10- رشيد احمد عبد اللطيف، التخطيط للتنمية، مصر، المكتبة الجامعية، 2001.

11- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005.

12- سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

13- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

14- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.

15- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

16- عبد الوهاب غزالي، "التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، مذكرة نهاية الدراسة (المدرسة الوطنية للإدارة_الجزائر)، إدارة محلية، 2006.

17- الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1970.

18- فؤاد بن غضبان، ممارسات وفاعلون، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة1، 2015.

19- محمد بعلي، القانون الإداري للنشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.
20- محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
21- محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن_بريطانيا_فرنسا_مصر، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1، عمان، دار الثقافة، 2009.
22- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.
23- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
24- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية- دراسة في اجتماعات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

ب- الرسائل:

1- أحمد بالجيلالي، إشكالية عجز البلديات،" رسالة ماجستير، قسم تسير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2010.
2- أمنة شراك، دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ن جامعة محمد خيضر_بسكرة، 2001.
3- بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، رسالة ماجستير، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
4- بودانة كمال، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية- دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح- الجلفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014.
5- حاج أعمر أمحند، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعلها- دراسة حالة بلدية فناية الماثن بولاية بجاية، مذكرة ماستر في العلوم السياسة، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2015/2014.
6- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.
7- حمادو سليمة، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر3، 2012.
8- خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

9- رشيد سالمني، اثر تلوث البيئة والتنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006.

10- رضا ونية اشرف، "معوقات التنمية المحلية،دراسة ميدانية ولاية سكيكدة"، رسالة ماجستير، ، معهد علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري_قسنطينة، 1999/1998.

11- زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى 2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015.

12- سعودي محمد، اثر برنامج دهم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2007.

13- سليمة بوزيد، التضخم الإداري والتنمية المحلية، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، بسكرة، 2004.

14- شريفة جنادي، دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية _دراسة حالة بلدية خميس مليانة، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، كلية حقوق وعلوم سياسية، 2018-2019.

15- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

16- صالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2008/2007.

17- طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة البيض)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، الجامعة د/الطاهر مولاي-سعيدة، 2015-2016.

18- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر- دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

19- عبد القادر عكوشي، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004-2005.

20- عتيقة جديدي، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر_بلدية بسكرة نموذجا"، مذكرة ماستًر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

21- عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008.

22- لمير القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار، مذكرة تخرج لنيل لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، الجامعة وهران، 2013-2014.

23- محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسي، 2014/2013.

24- ملال حميد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص إدارة جماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

25- نور الدين يوسفي، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2008/2000، دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة_بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2009/2010).

26- وانية رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية- دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1998-1999.

27- وفاء شيعاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، غير منشورة.

28- يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقيمية لفترة 2000-2008- مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بومرداس، السنة 2010/2009.

ج- **ملتقيات ومحاضرات وتقارير:**

1- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، استراتجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس، 2008.

2- **تقرير الأمم المتحدة** حول "سياسات الإبداع وممارسة الحكم المحلي"، 1996.

3- رمجي كريمة، بركان زهية، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، دراسة مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سنة 2007.

4- سامية فقير، محمد أمين لعروم، مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر، ورقة تندرج ضمن ملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار_تجارب دولية_المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 17-18 أفريل 2018.

5- صخراوي بن شيخة، مداخلة دولية حول الحكم المحلي والتنمية الإقليمية، حالة البلدان المتوسطية قسنطينة، أفريل 2009.
6- عبد العزيز عبد الكريم، "دور القطاع الخاص في تنمية المدن العربية"، ورقة مقدمة في ندوة دمشق، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000.
7- قاش خالد، "الفساد الإداري المحلي وأساليب معالجته"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الرابع حول، تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجريبية، جامعة المدية، مارس 2010.
8- قدور بن نافلة، سعاد عقون، آليات تطبيق مبادئ الحكومة محليا وإصلاح جماعات المحلية، الملتقى الدولي الثاني حول الحكومة والتنمية المحلية، الكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، الجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 7-8 ديسمبر 2015.
9- مزياني فريدة، الإطار القانوني للجماعات المحلية واقع وآفاق، محاضرات منشورة، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005.

د- المجلات:

1- أبو حميدة عطاء الله، معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاجتماعية والسياسية الجزء42، العدد01، كلية الحقوق بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
2- أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، 2009.
3- أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 13، 2009.
4- برابج محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، مجلة الإدارة والبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر.
5- براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
6- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، (2012).
7- بن طيبة مهدية، خروبي سقيان، دور جماعات المحلية في دعم التنمية المحلية، مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي الجزائر، العدد الأول، 2016.

8- بن عمراوي عبد الدين، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد الخاص1، 2021.

9- بوحنية قوي، "فساد المجالس المنتخبة وإصلاح الإدارة المحلية بالجزائر"، مجلة الديمقراطية، العدد 12، 2010.

10- بوعمران عادل، "استقلالية الجماعات المحلية"، مجلة معارف، العدد 8، جوان 2010.

11- بوكعبان العربي، المسؤولية الدولية على أساس المخاطر (حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية)، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية للتنمية والبحث الجامعي، العدد5، الجزائر، 2009.

12- سعيدي الشيخ، "التنظيم الإداري المحلي"، المجلة الاليكترونية للدراسات والأبحاث القانونية، جامعة سعيدة.

13- صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دارسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد01، جامعة البليدة 2، 2020.

14- عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الجزائر، 2012.

15- عبد الرزاق الشيخلي، مجلة الإدارة المحلية دراسة مقارنة، عمان، دار المسيرة لنشر والتوزيع، 2001.

16- عبد اللاوي عبد السلام، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة التنمية المحلية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لحضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد5، جوان 2018.

17- عبيرات مقدم عبد العزيز، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، ع11، 2007.

18- عيسى مرزاقة، "معوقات تسيير الجماعات المحلية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جوان 2006.

19- فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، عدد 06، 2009.

20- لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 07، 2005.

21- وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، المجلة السياسية العالمية، المجلد5، العدد الخاص 1، السنة 2021.

هـ- المراسيم التنفيذية:

- المرسوم رئاسي رقم 07/12 المؤرخ في 2012/03/21 **المتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 12، الصادرة بتاريخ 2012/03/29.
- قانون 11-10، مؤرخ في 2011/06/03، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية ، العدد37، الصادر بتاريخ 03 جوان 2011، المادة 26،
- قانون 12-07، مؤرخ في 2012/02/21، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012، المادة 26،
- غانم عبد الغاني، "العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء والمدن، 2011، الجزائر،

و- المواقع الالكترونية:

- https//Blog.mubawab.ma. 13/09/2021
- موسى بن فردي (1 أفريل 2020)، **مناطق الظل_التوجيه الحكومي الجديد.**

https://www.elhiwar.dz.com/opinion. 2021/07/25

- [1]- عطاف قدادرة (22 أكتوبر 2020)، **مناطق الظل في الجزائر- تنظيم إجراءات تبون لإخراجها من التهميش.**

https://www.indepentarabic.com. 2021/07/25

- محمد سي بشير، (10 فيفري 2021)، **مناطق الظل في الجزائر- النجاح والفشل.**

https://www.alaraby-co-uk.cdn.ompproject.org. 2021/07/25

- جمال اوكلي، **الحكامة المحلية** يومية الشعب الجزائري، 22 جوان 2020.

https://www.ech-chaab.com/ar. 2021/8/13

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020.

https://www.interieur.gov.dz. 15/8/2021

- https://ar.m.wikipedia.org. 13/09/2021
- سلمان ولد حامدون، **مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية:**

http://www.hardiscussion.com/hr18879.htmeuz.

- منتديات ستار تايمز 2021/9/13 https//:www.startimes.com.

ي- باللّغة الأجنبية:

- J.P Gilly, **développement locale et coopération décentralisée**, Toulouse.
- Reginald byron lacol enterprises on the north Atlantic margin: selected contributions to the fourteenth international seminar on marginal régions (ashgate: edition illustee1999).
- Sophie Boutillier et autre, développement durable et responsabilité social des acteurs, paris: le harmattan, 2009.

ملاحق

الملحق رقم (01): الوضعية المالية والمادية للمشاريع الموجّهة لمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج
دائرة برج بوعريريج
بلدية برج بوعريريج

الوضعية المالية و المادية للمشاريع الموجهة لمناطق الظل إلى غاية 21/03/2021

المنطقة	الرقم	إسم العملية	المسافة المنجزة بالنسبة للطرقات و الري م ط	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة المنطقة	البعد عن مقر البلدية	المساحة م2	عدد السكنات	عدد السكان	طبيعة العملية (التموين)	المقاولة	مدة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز %		ملاحظات
															المادية	المالية	
عين الزريقة 11 عملية	1	إنجاز و تجهيز مطعم مدرسي بعوين الزريقة مدرسة بوبترة السعيد	/	2019	فيفري 2019	فلاحية	02 كلم	166839,5	1434	7752 نسمة	مديرية التجهيزات العمومية - قطاعي -	بلقاسمي بلقاسم	05 أشهر	8 800 000,00	100	40	أشغال منتهية
	2	إنجاز مقاطع من شبكة مياه الشرب عوين الزريقة و واد المالح	5920	2019	18/01/2020						ميزانية البلدية	eurl hidro issam	03 أشهر	19 254 200,00	100	80	أشغال منتهية
	3	توسيع شبكة الكهرباء بعوين الزريقة	/	2019	/						مديرية الطاقة - قطاعي			/	100		أشغال منتهية
	4	إنجاز شبكة التطهير واد المالح و عوين الزريقة	/	2019	31/12/2019						مديرية الموارد المائية - CSGCL	eurl sity new force	10أشهر	31 630 000,00	100	40	أشغال منتهية
	5	إعادة تاهيل الفرع البلدي بعوين الزريقة	/	2019	29/09/2019						ميزانية البلدية	بوزناد اليمين	03 أشهر	8 706 867,05	100	100	أشغال منتهية و مستلمة
	6	إنجاز دورة المياه بمدرسة عميروش محند أمزيان + ترميمات بالمدرسة	/	2019	25/11/2020						ميزانية البلدية	مؤسسة عصرنة و تشييد	03 أشهر	4 780 463,00	100	80	أشغال منتهية
	7	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية حبوش حسين تجزئة بيزيد									CSGCL			89 914 609,50			
	8	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية دريسي									CSGCL						
	9	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية شواطر فيصل									CSGCL						
	10	الربط بشبكة الكهرباء المجموعة السكنية عجير جمال + بن صغير وليد									CSGCL						
	11	إنجاز 04 غرف للمحولات الكهربائية	/	2019	إرساء أشغال 15/06/2020						ميزانية البلدية	صبان هلال	03 أشهر	4 146 569,28	100	86	على وشك النهاية
	12	إنجاز محول كهربائي										صبان هلال		1 200 000,00			في انتظار إعداد الوثائق التعاقدية
المنطقة	الرقم	إسم العملية	المسافة المنجزة بالنسبة للطرقات و	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة المنطقة	البعد عن مقر البلدية	المساحة م2		عدد السكان	طبيعة العملية (التموين)	المقاولة	مدة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز %		ملاحظات

الملحق رقم (02): الوضعية المالية والمادية للمشاريع الموجّهة لمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

المنطقة	الرقم	إسم العملية	المسافة المنجزة بالنسبة للطرقات و الدرب م ط	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة المنطقة	البعد عن مقر البلدية	المساحة م2	عدد السكان		طبيعة العملية (التموين)	المقاولة	مدة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز %		ملاحظات
															المادية	المالية	
عين بن عمران 8 عمليات	1	تأهيل وتزفيت طرق عين بن عمران	2600	2019	14/01/2020	فلاحية	كلم 02	417316	نسمة 4970	1459	ميزانية البلدية	تباني بوزيد	05 أشهر	40 965 750,00	100	80	أشغال منتهية
	2	دراسة وانجاز مكتب بريدي مع سكن وظيفي بعين بن عمران	/	/	/						البلدية PCD	فراطسة عبد النور	20 شهر	33 137 000,00	100	95	أشغال منتهية و مستلمة
	3	الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بعين بن عمران وبئر الصنب انطلاقا من سد عين زادة	650	2020	19/05/2020						البلدية PCD	عمارة نجيب	45 يوم	3 569 000,00	100	83	أشغال منتهية و مستلمة
	4	تهيئة قرية عين بن عمران وبئر الصنب (الطرق والتهيئة)	/	2019	24/08/2020						البلدية CSGCL	SNC أليناك	07 أشهر	69 674 500,00	40	19,5	الأشغال جارية
	5	تأهيل شبكة الصرف الصحي لمركز عين بن عمران	300	2020	02/06/2020						البلدية PCD	عمارة نجيب	20 يوم	3 968 000,00	100	100	أشغال منتهية و مستلمة
	6	الانارة العمومية بالطاقة الشمسية" الطريق المزدوج اتجاه عين بن عمران"	2000	2019	18/01/2020						ميزانية البلدية	بلفروم الشاذلي	03 أشهر	46 534 950,00	100	100	أشغال منتهية و مستلمة
	7	إنجاز حجرة إطعام بمدرسة سمارة الذزوادي	/	2019	/						قطاعي CSGCL	مسعودي يزيد	05 أشهر	10 456 941,29	10	0	تم تنصيب الورشة
	8	الربط بشبكة الكهرباء عين بن عمران									CSGCL			7 724 000,00	100		الأشغال منتهية
واد الملح 04 عمليات	1	الربط بشبكة الكهرباء بالواد المالح	/	2019	/	فلاحية	02كلم	417316	نسمة1578	909	مديرية الطاقة - قطاعي			45 381 013,64	100		الأشغال منتهية
	2	انجاز مطعم مدرسي بالواد المالح	/	2019	/						مديرية التجهيزات العمومية - قطاعي -	بن زيوش نصر الدين	04 أشهر	10 600 300,00	/		المشروع مستلم
	3	إنجاز 03 غرف للمحولات الكهربائية	/	2020	إرساء الأشغال 15/06/2020						ميزانية البلدية	بوخاري فؤاد	4 أشهر	3 029 347,62	100	100	أشغال منتهية
	4	إنجاز 03 غرف للمحولات كهربائية حصة 02										بوخاري فؤاد	04 أشهر	4 140 129,00	20		الأشغال جارية
	1	إعادة تأهيل الفرع البريدي بئر صنب									PSD			8 000 000,00	100		

الملحق رقم (03): الوضعية المالية والمادية للمشاريع الموجّهة لمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

المنطقة	الرقم	إسم العملية	المسافة المنجزة بالنسبة للطرقات و الري م ط	سنة التسجيل	تاريخ بداية الأشغال	طبيعة المنطقة	البعد عن مقر البلدية	المساحة م2		عدد السكان	طبيعة العملية (التموين)	المقاولة	مدة الإنجاز	الغلاف المالي دج	نسبة الإنجاز %		ملاحظات
															المادية	المالية	
ور 02 علبتين	1	تزويد بالمياه الصالحة للشرب مجموعة سكان بن شبير لاشبور	800	2020	02/06/2020	لاجة	0 كلم	2500		3 نسمة	البلدية PCD	ولهة كمال	15 يوم	1 255 000,00	100	90	أشغال منتهية و مستلمة
سوايت 03 عمليات	1	تهيئة و تزفيت الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 05 و سوليت	3800	2019	27/10/2019	فلاجة	04 كلم	100000		362 نسمة	ميزانية البلدية	زايدي	05 أشهر	33 439 000,00	100	89,24	أشغال منتهية
	2	انجاز مطعم مدرسي بمدرسة جبراني مداني	/	2019	19/08/2019						مديرية التجهيزات العمومية - قطاعي -	صبان حسام	06 أشهر	8 982 122,08	100	95	باقي التجهيز
	3	إنجاز شبكة التطهير للجهة الشرقية سوليت		2020	/						ميزانية البلدية	مؤسسة عي		30 000 000,00	/		تنصيب الورشة
	4	الاستفادة من البناء الريفي لـ 02 حصص من الحصة 20/2019		2019	/						مديرية السكن قطاعي			1 400 000,00	/		في طور الإنجاز
عين سبكة 02 عمليتين	1	دراسة و إنجاز تطهير عين سبيكة	/	2019	/	رعوية	5,5 كلم	370856		324 ن	مديرية الموارد المائية - CSGCL	بلعيدي هيدروليك	03 أشهر	6 694 940,00	100	20	الدراسة منتهية
	2	الاستفادة من البناء الريفي لـ 3 حصص من الحصة 20/2019		2019	/						مديرية السكن قطاعي			2 100 000,00	/		في طور الإنجاز
بئر صنب 09 عمليات	2	تهيئة وتزفيت الطريق الرابط بين المجمع المدرسي وبئر الصنب	1400	2019	05/07/2019	فلاجة	03 كلم	1198975		2472 نسمة	ميزانية البلدية	سعداوي	03 أشهر	11 799 016,60	100	100	أشغال منتهية و مستلمة
	3	إنجاز شبكة التطهير ببئر الصنب	300	2020	02/06/2020						البلدية PCD	بن شيخ العياشي	03 أشهر	7 575 000,00	100	73	أشغال منتهية و مستلمة
	3	اعادة تاهيل المجمع الرئيسي لشبكة التطهير لمركز بئرالصنب من نهج عريبي لخصر الى الطريق السيار	550	2020	25/08/2020						البلدية PCD	سيردا للهندسة	03 أشهر	7 448 000,00	100		الأشغال منتهية
	4	إنجاز 10 سكنات ريفية		2019	/						مديرية السكن قطاعي			7 000 000,00	90		في طور الإنجاز
	5	إنجداز مطعم مدرسي بالمجمع المدرسي الجديد بئر صنب		2020	/						مديرية التجهيزات العمومية - قطاعي -			11 000 000,00	/		في طور الإنجاز
	6	إنجاز 01 غرفة محول كهربائي الحصة 01		2020							ميزانية البلدية	والي		1 009 885,00	100		أشغال منتهية و مستلمة
	7	ربط حي السلام بشبكة الكهرباء									CSGCL			13 172 477,81	100		
	8	دراسة و متابعة و إنجاز و تجهيز 02 قاعة للدراسة للطور الإبتدائي									PSD			6 000 000,00	100		
	9	إنجاز غرفة محول كهربائية حصة 02										والي		958 829,40	0		تنصيب الورشة

<u>الملحق رقم (04)</u>: الوضعية المالية والمادية للمشاريع الموجّهة لمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

الإنشاء	2	ترميم و تجهيز المطعم المدرسي حروز الطاهر	/	2019	03/11/2019	/											
الكركار 04 عمليات	1	الربط بشبكة الكهرباء في 03 مناطق	/	2020	/	فلاحية	02 كلم	120314		541 نسمة	ميزانية البلدية	توهامي	شهر و 05 أيام	4 780 463,00	100	100	أشغال منتهية و مستلمة
	2	إنجاز 3 غرف للمحولات الكهربائية 03 غرف		2020	15/06/2020						مديرية الطاقة - قطاعي			40 789 528,26	100	90	الأشغال منتهية
	3	الاستفادة بالبناء الريفي 2 حصص من حصة 20/2019		2019	/						ميزانية البلدية	شنيتي منير	05 أشهر	3 029 347,62	100	0	في طور الإنجاز
	4	بناء 03 غرف محولات كهربائية حصة 02									مديرية السكن قطاعي			1 400 000,00	/		في طور الإنجاز
												شنيتي منير		3 200 000,00	0		تعيين المقاولة
الدهيسة 01 عملية	1	الاستفادة من البناء الريفي 5 حصص من حصة 20/2019		2019	/	فلاحية	2,5كلم	1E+05	501	336 ن	مديرية السكن قطاعي			3 500 000,00	/		في طور الإنجاز
القرية الجنوبية 01 عملية	1	دراسة و إنجاز مطعم مدرسي						2946509						12 000 000,00			إعداد الدراسة
منطقة بلبعبوش	0	إنجاز جسر الرابط بين حي بلبعبوش و تجزئة 560 قطعة		2019	04/11/2019	/		1068179		450	ميزانية البلدية	بوشيبي	03 أشهر	11 610 592,00	100		أشغال منتهية

الفهرس

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمـــة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الجماعات المحلية كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل.	**06**
- **تمهيد:**	07
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجماعات المحلية في الجزائر.	**34-08**
_ **المطلب الأول:** تعريف الجماعات المحلية وأهميتها.	08
_ **المطلب الثاني:** خصائص وأهداف الجماعات المحلية.	10
_ **المطلب الثالث:** وظائف ومهام الجماعات المحلية.	13
_ **المطلب الرابع:** تطور الجماعات المحلية في الجزائر.	15
_ **المطلب الخامس:** معوقات ومقومات وأسس نجاح الجماعات المحلية.	23
_ **المطلب السادس:** آليات العمل التنموي المحلي بالبلدية ومصادر تمويلها.	28
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية.	**45-35**
_ **المطلب الأول:** تعريف التنمية المحلية وأهميتها.	35
_ **المطلب الثاني:** خصائص وأهداف التنمية المحلية.	38
_ **المطلب الثالث:** مبادئ التنمية المحلية.	41
_ **المطلب الرابع:** ركائز التنمية المحلية.	42
_ **المطلب الخامس:** برامج ومشروعات التنمية المحلية.	44
المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر.	**52-46**
_ **المطلب الأول:** تعريف مناطق الظل.	46
_ **المطلب الثاني:** تنمية مناطق الظل في إطار برنامج رئيس الجمهورية (مخطط	47

الإنعاش الاقتصادي 2020-2024).	
_ **المطلب الثالث:** الصعوبات التي تواجه تنمية مناطق الظل في الجزائر.	50
خلاصة الفصل.	52
الفصل الثاني: دراسة بلدية برج بوعريريج.	**53**
- **تمهيد:**	**54**
المبحث الأول: تقديم عن بلدية برج بوعريريج.	**58-55**
_ **المطلب الأول:** التعريف ببلدية برج بوعريريج.	55
_ **المطلب الثاني:** الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج.	56
_ **المطلب الثالث:** الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.	58
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج.	**72-59**
_ **المطلب الأول:** إحصاء مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.	59
_ **المطلب الثاني:** واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.	60
المبحث الثالث: معوقات تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في برج بوعريريج والحلول المقترحة.	**82-73**
_ **المطلب الأول:** معوقات التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج.	73
_ **المطلب الثاني:** الحلول المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ببرج بوعريريج.	77
خلاصة الفصل.	82
الخاتمة.	86-84
قائمة المصادر والمراجع.	95-88
الملاحق.	100-97
فهرس المحتويات	

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الأولويات التي تسعى مختلف الدول لتطبيقها وتحقيقها، لكونها أهم الأدوات التي تحقق الاستقرار والأمن، وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية حيث تهدف التنمية المحلية إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.

حاولتُ في هذه الدراسة معرفة دور بلدية برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل التي تعاني من مشاكل عدّة، كنقص المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الغاز، المرافق العمومية، المراكز الصحية...إلخ. حيث سعت بلدية برج بوعريريج إلى إنجاز عدّة مشاريع تنموية في المناطق المتضرّرة وحاولت البلدية توفير المواد المالية والمادية الضرورية لتلبية احتياجات مواطنين تلك المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، البلدية، مناطق الظل.

Résumer :

L'étude visait à identifier le rôle joué par les communautés locales dans la réalisation du développement local dans les zones d'ombre, car ce dernier est considéré comme l'une des priorités que divers pays cherchent à mettre en œuvre et à réaliser, car ce sont les outils les plus importants pour parvenir à la stabilité et à la sécurité, grâce aux efforts déployés par les collectivités locales où le développement vise à la satisfaction des besoins fondamentaux des individus par les collectivités locales.

Dans cette étude, j'ai essayé de connaître le rôle de la commune de Bordj Bou Arreridj dans la réalisation du développement local dans les zones d'ombre qui souffrent de plusieurs problèmes, tels que le manque d'eau potable, d'électricité, de gaz, de services publics, de centres de santé...etc. Où la municipalité de Bordj Bou Arreridj a cherché à mettre en œuvre plusieurs projets de développement dans les zones touchées et la municipalité a essayé de fournir les matériaux financiers et matériels nécessaires pour répondre aux besoins des citoyens de cette zone.